WWW.SABAHELKHEYR.COM

العدد 171 ـ 20 شباط 2026

البناء
صباح الخير
قوميـــــــــــة اجتماعيـــــــــة

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.

في هذا العدد

الافتتاحية

حكومة الخذلان والتجويع آن اسقاطها ـ كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير

الرابط للمقال على موقع المجلة

صوت سعاده

الرابط للمقال على موقع المجلة

أخبار الحزب

الحزب يرفض قرارات الحكومة ويدعو إلى التحرّك

الرابط للمقال على موقع المجلة

سياسة

ذاكرة السوريّين المثقوبة.. ـ نظام مارديني

الرابط للمقال على موقع المجلة

سوريا بعد الأسد: بين الحسابات الأميركية واختبار الدولة ـ إبراهيم الدن

الرابط للمقال على موقع المجلة

صناعة الاسلحة في الولايات المتحدة ـ لينا شلهوب

الرابط للمقال على موقع المجلة

«الانكشاف العظيم لإمبراطورية اللا أخلاق بلا حدود» د. نبيلة غصن

الرابط للمقال على موقع المجلة

حجر الزاوية

الحداثة وعقدة الغرب ـ نجيب نصير

الرابط للمقال على موقع المجلة

مجتمع

السياسة الأميركية وغزاة الفضاء! ـ أنطوان يزبك

الرابط للمقال على موقع المجلة

ثقافة

سعادة في مواجهة الخيانة د. ادمون ملحم

الرابط للمقال على موقع المجلة

الإنسان ـ المجتمع والدولة والعدالة ـ محمد عواد

الرابط للمقال على موقع المجلة

رأي

هل الحضارة الغربية في طور الانهيار؟ ـ د. رمزي صالحة

الرابط للمقال على موقع المجلة

كتاب

«كتاب الغرفة » لعقل العويط ـ محمود شريح

الرابط للمقال على موقع المجلة

نشاط

ندوة «تجمع النهضة النسائية » الاقتصادية عن الودائع

الرابط للمقال على موقع المجلة

الكلمة الفصل

«الحرية» في القاموس الأميركي والاطلسي ـ فارس بدر

الرابط للمقال على موقع المجلة

المدير المسؤول: ماهر الدنا رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه

مسؤول الموقع: جنى الصايغ للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

الافتتاحية

حكومة الخذلان والتجويع آن اسقاطها

كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير

حكومة لبنان صنعت نهايتها بنفسها فمن أعطاها كلمة السر لتوقيت النهاية ولتطلق النار على قدميها؟

وكم هي بعيدة عن إدراك واقع البلد، الخارج من حرب لا تزال تدمر بيوت أبنائه وتقتل ارباب اسره وفلذات اكباد الأمهات ومصدر رزقهم؟!

وكيف لم تدرك هذه الحكومة واقع التضخم المالي الذي يعيشه البلد وانهيار الليرة، وهل يسمح الامر للحكومة التلاعب بالأمن الاجتماعي للناس من خلال قرارتها الأخيرة برفع الضريبة المضافة 1+ لتصبح 12% ورفع سعر تنكة البنزين 300 ل.ل أي ما يوازي الأربع دولارات، وهذان امران يرفعان تلقائياً أسعار كل شيء لكل طبقات المجتمع ولا سيما الفقراء، ونسب هؤلاء تتعدى نسبته السادسة والسبعين بالمئة من عدد السكان، وكل ذلك ثم بحجة رفع رواتب القطاع العام والجيش والقوى الأمنية، بصريح العبارة هذه الزيادة تقتطع من

لحم الفقراء وعافيتهم وعرقهم وعمرهم وتعبهم، قدموه ضريبة لحيتان هذا النظام المستمر في الضغط على اعناقَ الناس.

لقد ارتأت هذه الحكومة الزاعمة انها حكومة انقاذ وإصلاح، البقاء حكومة القول لا الفعل وان يبقى نهج فؤاد السنيورة حاضراً فيها بعنوان البلد ماشي وكل شي ماشي.

لم يكلف خبراء هذه الحكومة أنفسهم البحث عن مصادر التمويل الا في السهل والسريع أي رغيف خبز الفقراء ووسائل نقلهم، فيما الإصلاح والإنقاذ يستدعي التوجه إلى الأملاك البحرية والكسارات التي تمتص اخضر البلد وتلوث البيئة والانسان بسرطان يبلغ مداه الأعلى في لبنان عن العالم اجمع.

وايضاً عبر فرض ضرائب على الكماليات من السيجار وغيره، عدا أبواب عديدة يمكن للخبراء المستشارين الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار الأميركي وبما يفوق راتب رئيس الجمهورية والوزراء أنفسهم، التفتيش عنها دون هذا الانهاك لجيوب الفقراء، وعامة الشعب الذين يئنون ان من قانون الإيجارات المربك والذي ينذر بالمصائب بعد وقت لن يكون بعيداً او من عدم الاعمار الذي يترك العديد من الشعب دون منازلهم ان في الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية او في عاصمة الشمال طرابلس بعد تداعي المنازل مؤخرا.

قرارات الحكومة الهوجاء رافقها دفاع ساذج من رئيس الحكومة ووزير ماليتها علل الزيادة بأنها لا تمس الفقراء!!

يصح في هذا التعليل مثل الملك لوزيره «عذر أكبر من ذنب.»

ما يحصل ليس أمراً جزئياً وعابراً، بل هو تعبيرعن نهج التركيبة السائدة في هذا النظام السياسي والمالي منذ أنشئ برعاية الانتداب ورعاة الطوائف في ستاتيكو يثبت استمراره بفساده وحروبه وازماته منذ دولة لبنان الكبير وصولاً إلى مرحلة اعلان استقلاله عام 43 19والى اتفاق الطائف، هي جمهورية الطوائف المقصود منها ضمان بقاء الطبقة السياسية وحصرية أصحاب الشركات التجارية وأركان المصارف يمدونها بالحياة. فلا يسئلون عن نهبهم وسرقاتهم، وأموال المودعين في السنوات الأخيرة خير مثال

وبالنسبة لأمر الودائع وهي لا تعني اللبنانيين وحسب، بل هي رساميل

أصحابها من كل انحاء الامة والاقليم وعدم حل الامر وإعطاء الحقوق يهدد النظام المصرفي اللبناني بأكمله وكل ما بني لعقود خلت جعلت من نظام لبنان والسرية المصرفية فيه، سويسرا الشرق.

ان النقاش للواقع المالي في البلد يستدعي المزيد، لكن قرارات الحكومة اللبنانية الأخيرة، المتجاهلة للواقع الاجتماعي، يضاف اليه اهمالها وتجاهلها الدائم لسلامة اللبنانيين في استهداف يومي واستباحة مستمرة للسيادة وقتلهم الشباب من قبل عدو محتل، فيما لا يعني هذه الحكومة الا تنفيذ مطالب البنك الدولي ماليا اما سياسيا فهي منصاعة للإدارة الأميركية وربيبتها «إسرائيل» بنزع سلاح المقاومة وتقييد حركتها، فيما الاحتلال قائم.

كل ذلك يؤكد ان هذه الحكومة بعيدة عن واقع الناس ومتطلباتهم وتعزيز بقائهم بأرضهم فيما البطالة في اعلى مستوياتها والهجرة كذلك.

ماذا ينتظر اللبنانيون من حكومة تعيش انفصاماً نفسياً عن واقع البلد؟؟؟

ان سياسة الإنقاذ تستدعي سياسة اصلاح حقيقي تتطلب عقلية البناء لمستقبل يحفظ البلد والشباب. وما فعلته الحكومة هو ارتكاب بحق الشعب لا يجوز تمريره في مجلس النواب غدا والحراك المتواضع للأسف، الذي قامت به الناس تلقائيا فور إعلانه لا يستكمل الا إذا رافقه مشروع وطني متكامل يؤدي إلى اسقاطها ان بالاعتصامات او بالعصيان او محاصرة القصور.

«حكومة لا بالعير ولا بالنفير»، لا تعنيها السيادة الوطنية ولا لقمة الفقير. وإذا كانت القوى الوطنية في البلد لا تدرك ان تعبيرها الحقيقي عن الشعب يستدعي ايضاً مقاومة مدنية تلتزم الانسان وعياً وحياة كريمة كما السيادة على ارضه، فأنها ستكون كالزارع في غير ارضه.

ان حكومة مدعومة من السفارات وقوى الخارج واسيرة التزاماتها الخارجية آن لها، وبعد عام من عمرها، ان تحاسب وما يدينها على لسانها كثير، لم يعد الصمت من الشعب واحزابه مجدياً، فهذه الحكومة باتت نسخة طبق الأصل عن حكومة 17 أيار المستسلمة، وعلى الشعب ان يكون جاهزا لفرض خياراته من جديد وفي سادس من شباط جديد أيضا. وما دفعه لبنان من دم أبنائه لا يجوز ان يذهب هباء.

صوت سعادة

صوت سعاده

إن عملكم القومي كان أصدق تعبيرعن إرادة الأمة، في لبنان وفي فلسطين وفي شرق الأردن وفيما بين النهرين.

الكيان اللبناني. وما هو الكيان اللبناني؟! أهو قالب من حديد يوضع فيه الفكر في لبنان لكي يضمحل في نفسه؟ أم هو دائرة ضمان لينطلق الفكر منها يعمّم الآخاء في الأمة؟ يعمم الاتحاد ويوحد الصفوف، ويجمع الأمة كلها على مستقبل لا نحيد عنه قيد شعرة.

ماذا يريد اللبنانيون من كيانهم؟ أن يكون فيه النور وأن يكون ما حوله محاطاً بالظلمة؟ إذا كان في لبنان نور، فحق لهذا النور أن يمتد في سورية الطبيعية كلها.

أنرضى نحن في لبنان أن يكون عندنا نور وألا يشترك في هذا النور جميع أبناء أمتنا؟ كلا! هذا هو الكيان اللبناني، وهذا هو التعبير الصادق عما في النفس اللبنانية من سمو، ومن مرام خطيرة تدل على نفس خطيرة جبارة.

كل ما سوى ذلك هو باطل، لا يمثل

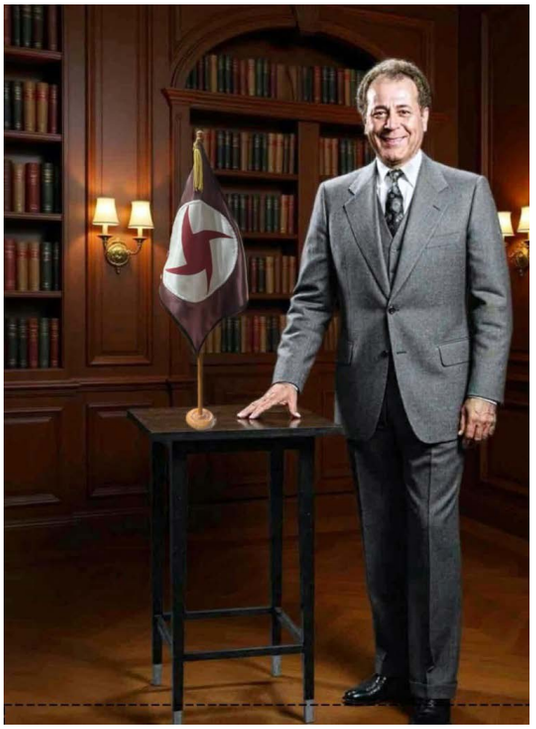

لبنان، ولا يمثل إرادة الشعب اللبناني على الإطلاق.

إن الكيان اللبناني هو وقف على إرادة الشعب اللبناني وقد أثبت الحزب في جميع مواقفه أنه يضع إرادة الشعب فوق كل اعتبار في هذا الصدد. وأن تعاون الحزب مع الحكومات اللبنانية في جميع ما يتعلق بمسائل السيادة، حتى حين لا يكون راضياً عن سياستها الداخلية، لهو دليل قاطع على أن الحزب لا يريد أن يفرض على الشعب اللبناني شيئاً فرضاً.

12 أذار 1947

أخبار الحزب

الحزب يرفض قرارات الحكومة ويدعو إلى التحرّك

صدر عن الحزب السوري القومي الاجتماعي:

يدعو الحزب السوري القومي الاجتماعي أبناء شعبنا، والقوى الحيّة، والنقابات، والهيئات الشعبية، إلى التحرّك السلمي الشعبي رفضًا للقرار الحكومي القاضي برفع أسعار المحروقات بنسبة 21%، وزيادة 300 ألف ليرة على صفيحة البنزين، ورفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1%، لما يشكّله من اعتداء مباشر على معيشة المواطنين واستقرارهم الاقتصادي.

إنّ هذه الإجراءات العشوائية ستؤدي إلى تضخّم إضافي، وتراجع خطير في القدرة الشرائية، وارتفاع في أسعار النقل والمواد الغذائية والخدمات الأساسية، ما يهدّد الحركة الاقتصادية ويضرب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويؤكّد الحزب أنّ تمويل زيادات الرواتب عبر استنزاف جيوب المواطنين وقطاعات الإنتاج يشكّل سياسة فاشلة، تُكرّس منطق الجباية بدل الإصلاح، وتتجاهل مكامن الهدر والفساد وحقوق الدولة المنهوبة.

وفي هذا السياق، يتساءل الحزب: كيف يُستهدف المواطن بلقمة عيشه، فيما تبقى الأملاك البحرية العامة مستباحة من قبل أصحاب النفوذ؟

إنّ استعادتها كفيلة بتأمين موارد تفوق بأضعاف هذه الضرائب الجائرة.

وانطلاقًا من مسؤولياته الوطنية، يعلن الحزب:

1. رفضه المطلق تحميل الفئات الفقيرة والمنتجة كلفة الانهيار.
2. مطالبته بالإلغاء الفوري لهذه الزيادات.
3. الدعوة إلى اعتماد سياسات عادلة تدعم الإنتاج وتحمي المجتمع.

ويؤكّد الحزب السوري القومي الاجتماعي أنّه سيبقى في موقع الدفاع عن كرامة اللبنانيين وحقوقهم، داعيًا إلى التحرّك بفعالية حتى إسقاط هذه القرارات الجائرة.

عمدة الإعلام ـ المركز في 17-02-2026

سياسة

ذاكرة السوريّين المثقوبة..

مشاكل بنيويّة ووطنية تعيق الاستقرار

نظام مارديني

كيف يقرأ السوريون المخاطر التي تحاصر وطنهم؟ ولماذا يبدو أن هناك، في كل منعطف حاسم، فجوة واسعة بين حجم الخطر الحقيقي وبين الطريقة التي نستقبله بها أو نستعد بها لمواجهته؟ هذه الأسئلة تعيد فحص عقلنا السياسي وتطرح المشاكل البنيوية التي يعاني منها، ما يستدعي مراجعة ونقدًا منهجيًّا ومعرفيًّا.

إنّ بقاء النظام في سوريا على صورته الحاليّة، بعد عام من استلامه الحكم، من دون إصلاح سياسي واقتصادي جذري، ومن دون تفكيك بنية الفساد، سيكون مسارًا شديد الهشاشة تاريخيًا، وقد لا يكون السقوط فجائيًّا، بل تآكلاً تدريجيًّا يفضي في لحظة ما إلى تحوّل قسريّ. الفرق بين الانهيار وبين الانتقال إلى طور دولة أكثر رسوخًا ليس الزمن، بل قرار الإصلاح وعمقه وسرعته..

ليست المشكلة في غياب المخاطر، فسوريا منذ 2011 تعيش في بيئةٍ

مشبعةٍ بالتهديدات الاقتصادية والأمنية والسياسية؛ ولا تُقاس قابلية الأنظمة السياسية على البقاء بطول عمرها الزمني، بل بقدرتها المستمرة على تجديد شرعيتها ووظيفتها وكفاءتها في إدارة المجتمع والاقتصاد. وعندما يعجز نظامٌ ما عن الإصلاح، ويتحوّل الفساد فيه من ظاهرة إلى بنية، ويظل اقتصاده أسير الريع، فإنه يدخل- وفق منطق التاريخ السياسي- في مسار التآكل البنيوي الذي ينتهي إما بالانهيار أو بالتحوّل القسري. وهذه ليست نبوءة ولا موقفًا انفعاليًّا، بل خلاصة قراءة للواقع متكررة.

بين الخوف، غير المبالغ فيه، والأمل غير الواقعي، يتّسع البون حتى يصبح الخطر نفسه حدثًا مفاجئًا، مع أنه كان متوقعًا. ولعل أهم عناصر المشكلة الراهنة هي:

أولًا: فكريًّا.. غلَبة الانفعال على الحساب: في المجال الفكري، لا يزال تقدير المخاطر عندنا أقرب الى الانطباع منه الى التحليل. نفتقر الى تقاليد راسخة في التفكير الاحتمالي، وفي قراءة السيناريوهات، وفي التفريق بين الممكن والمرجّح.

ثانيًا: أيديولوجيًّا.. يقينيات مغلقة في عالمٍ مفتوح، إذ تتقدّم السرديّات الكبرى على الوقائع اليومية. فحين تُختزل السياسة في صراع هويّات، يُعاد تعريف المخاطر وفق ميزان الولاء لا ميزان المصلحة العامة. وفي هذا السياق، تتضخم المخاوف من «الآخر» الداخلي، بينما تُهمل المخاطر البنيوية: هشاشة الاقتصاد الريعي، اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، الارتهان لتقلبات الخارج.

ثالثًا: نفسيًّا وسيكولوجيًّا.. بين عقدة الرمز ووهم البطولة: على المستوى النفسي، ثمة مفارقة لافتة حيث هناك ميلٌ الى تضخيم قدرة الخارج على الفعل، وإلى انتظار الحلول منه، كأن الداخل عاجز بطبيعته. وهذا الواقع يُنتج تقديرًا مضطربًا للمخاطر: نرفع سقف الآمال بلا حساب، ثم نصطدم بالواقع فنغرق في خيبةٍ جماعية.

شروط الانسداد

المسألة السورية اليوم تُقرأ ضمن هذا الإطار العام لعلم الدول، لا بوصفها استثناءً منه. فهناك ثلاثة شروط إذا اجتمعت في أي نظام سياسي، يصبح استمراره على صورته القائمة أمرًا بالغ الصعوبة.

أول هذه الشروط هو الانسداد السياسي. والشرط الثاني هو الفساد البنيوي.

أما الشرط الثالث فهو الاقتصاد الريعي غير المنتج.

عندما تجتمع هذه العناصر الثلاثة، تتكوّن معادلة ضغط مركّبة: ضغط اجتماعي ناتج عن البطالة وضعف الخدمات، وضغط سياسي سببه انسداد النظام، وضغط اقتصادي مصدره هشاشة الموارد. التاريخ يبيّن أن تزامن هذه الضغوط يقود غالبًا إلى أحد ثلاث مسارات: انهيار فوضوي، تدخلات خارجية عميقة، أو تحوّل قسري في بنية النظام.

كانت السيادة قبل ذلك واحدة من الذرائع المستخدمة لتأجيل تطوّر التنظيم الدولي الحديث. الآن ومع التحولات الدولية الحديثة، يبدو أن **سيادة الدول قد أصبحت أمرًا هامشيًّا؛ فالنظام العالمي الحالي تحكمه القوة، حيث الدول الأقوى تفرض إرادتها،** وغالبًا ما تكون هناك مبررات جاهزة لأي نوع من التدخلات في الشؤون الداخلية...

ما يلفت الانتباه حقًّا هو وجود معيارين مزدوجين أو نظرة تمييزية للإنسانية، وكأنها مقسمة إلى نوعين: فئة أولى تُعامل بامتياز، وأخرى تُعامل وكأنها أقلّ شأنًا. لكنّ العدوان يبقى عدوانًا، سواءً كان موجهًا ضد أي إنسان، بغضّ النظر عن خلفيته الدينية أو الثقافية أو اللغوية أو موقعه الجغرافي، أو أيّ فئة أينما كانت، فلا يتغير تعريف العدوان بتغير المواقع أو الأشخاص.

المثير للاستغراب أننا نشهد بأعيننا كيف يُمارس ازدواج المعايير باستمرار في القضايا الدولية، حيث تختلف ردود الفعل والمعايير تبعًا للطرف الذي يتم العدوان عليه. هذه الازدواجية ليست محصورة فقط بتعريف العدوان، ولكنها تمتد أيضًا إلى الحقوق الأساسية للأفراد والشعوب، خصوصًا الحق في تقرير المصير.

الأمر الأكثر غرابة هو التعامل مع جماعات كانت تُعتبر يومًا ما إرهابية، ثم تغيرت مواقف العالم تجاهها تمامًا بتغير المصالح والموازين، فأصبحت تُعتبر شرعية ولها حق النضال ضد الأنظمة الديكتاتورية، بل ويتم دعمها ودعوتها للمشاركة في الجمعيات الدولية ككيانات مشروعة لها كامل الحق في التعبير عن ذاتها ووجودها.

فالجماعة الدولية في العصر الحديث قامت أساسًا على فكرة السيادة، وهي الفكرة التي بدأت تبرز مع ظهور ملامح

التنظيم الدولي في القرن السادس عشر، وقبل ذلك في القرن الخامس عشر. خلال تلك الفترة، كانت الدول تتشبث بفكرة السيادة، خوفًا من التدخل في شؤونها الداخلية. هذا التشبث تسبب في نشوء العديد من النزاعات والمشاكل التي أرهقت العلاقات الدولية، وكانت الحروب قائمة على قدم وساق آنذاك.

السيادة تحمل أبعادًا متعددة، فهي ذات مفهوم قانوني، سياسي، وكذلك اجتماعي.

في عام 1815، شهد العالم خطوة أخرى هامة في مسار تطور التنظيم الدولي مع توقيع اتفاقية فيينا، التي تبعتها لاحقًا اتفاقية الحلف المقدس. كانت تلك الفترة محطة تحول كبيرة، حيث اتخذت العلاقات الدولية اتجاهًا مختلفًا أكثر تنظيمًا، فنصّت الدساتير في موادها الأولى على أن الدول ذات سيادة، مما يؤكد أن لها السيادة الكاملة على جميع أراضيها، من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها. وبموجب هذه السيادة، تفرض الدولة قوانينها وسلطتها القضائية على السكان والإقليم وكل من يتواجد فيه.

جذور الأزمة السورية

الجذر العميق للأزمة، منذ تأسيس النظام السياسي، هو فشل سوريا في إنتاج مشروع وطني عابر للطوائف والإثنيات؛ فالدستور رغم أهميته، لم يتحول إلى عقد اجتماعي فعلي، بل إلى نص قابل للتأويل وفق المصالح السياسية، أما العملية السياسية، فقد بُنيت على المحاصصة، لا على الكفاءة أو الرؤية بعيدة المدى.

ورغم خطورة التدخلات الخارجية، إلا أن التجربة السورية تثبت أن غياب المشروع الوطني هو الخطر الأكبر؛ فالأطماع الخارجية لا تصنع الأزمة من فراغ، بل تستثمر في الانقسام الداخلي وتغذّيه. أما الدولة التي تمتلك مشروعًا وطنيًّا حقيقيًّا، فتستطيع حماية قرارها، حتى وسط بيئة إقليمية معقدة. إن سوريا لم تخسر سيادتها فقط بسبب الخارج، بل لأنها لم تحسم شكل دولتها، ولا أولوياتها، ولا حدود التوافق بين عناصر نسيجها.

من يتأمل مسار الحياة السياسية في سوريا بعد عام 2011، يكتشف أن جوهر أزماتنا المتكررة لا يكمن

فقط في الدساتير أو القوانين أو شكل النظام السياسي، بل في العنصر البشري الذي يتولى إدارة هذا النظام: رجل السياسة نفسه. فالمشكلة السورية، قبل أن تكون مشكلة نصوص دستورية أو آليات انتخابية، هي بالأساس مشكلة تكوين معرفي وثقافي، انعكست بصورة مباشرة على فهم الدولة وممارستها.

إن إصلاح هذا الواقع لا يتحقق بتغيير القوانين وحدها، بل بتغيير نمط إنتاج وتربية وتنشئة النخب السياسية نفسها. نحن بحاجة إلى جيل سياسي جديد يتكوّن داخل فضاءات مدنية مفتوحة، يمتلك معرفة حقيقية بالإدارة والاقتصاد والقانون، ويؤمن بأن العمل العام خدمة لا غنيمة. كما أنّنا بحاجة إلى أحزاب برامج لا أحزاب هويات جزئية، وإلى سياسيين يفكرون بمنطق الدولة لا بمنطق المكوّن.

قد تبدو هذه مهمة طويلة الأمد، لكنها المدخل الحقيقي لكسر حلقة الأزمات. فطالما بقي رجل السياسة أسير تكوينه القديم، ستبقى الدولة أسيرة أزماتها المتكررة، وسنبقى ندور في الحلقة نفسها. المشكلة إذن ليست في جغرافيا وتاريخ سوريا وحدها، بل في العقول التي تدير الدولة وتريد إدارتها لتتخلّص من كلّ علق بها من أمراض الماضي، وهي عقول صراعية بامتياز كانت ومازالت، وحين يتغير هذا العقل، تبدأ الدولة بالتعافي تلقائيًّا.

لكنّ تغيير العقول عندنا معضلة تحتاج إلى صدمات وزلازل وهزات كبيرة ترغم العامة والخاصة على إعادة النظر في مكونات عقلنا السياسي ومنهج تعاطينا مع الأزمات والمشكلات.

ذاكرة إنساننا مثقلة بالوجع ومستقبله ملتبس، فالجيل الذي عايش الحروب والحصار.. والآن الاحتلال، يحمل ذاكرةً مثقلةً بالمخاطر الوجودية، ما يجعله أحيانًا ميّالًا الى القبول بالحد الأدنى من الاستقرار ولو كان هشًّا، وهو ينظر الى المخاطر من زوايا مختلفة. فهل من أمل بولادة جيل جديد ينفض عنه ما علِق بروحه وعقله من لوثات وأحقاد وصغائر مدمّرة ويخرج فتيًّا للبناء؟

سياسة

سوريا بعد الأسد:
بين الحسابات الأميركية واختبار الدولة

إبراهيم الدن

إن سقوط نظام بشار الأسد لن يكون نهاية الصراع السوري، بل بداية صراع من نوع آخر: صراع على شكل الدولة، وعلى من يملك قرارها السيادي. فالأزمة في سوريا لم تكن يومًا أزمة شخص فقط، بل أزمة بنية حكم، وأزمة موقع جيوسياسي جعل البلاد ساحة مفتوحة لتقاطع المصالح الدولية.

في هذا السياق هل يكون وجود أحمد الشرع كرئيس لمرحلة انتقالية. غير أن السؤال الحقيقي لا يتعلق بالرجل بقدر ما يتعلق بالميزان الذي سيحكم حركته: أي سقف إقليمي ودولي سيسمح له بالتحرك؟ وأي حدود سترسم لدوره؟

ماذا تريد الولايات المتحدة؟

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، السياسة تُبنى على المصالح لا على العواطف. أولوياتها في أي مرحلة سورية جديدة يمكن تلخيصها بأربع نقاط واضحة:

ضمان أمن إسرائيل كأولوية استراتيجية ثابتة.

تقليص نفوذ إيران وأذرعها في المنطقة.

منع عودة التنظيمات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية.

تحجيم الدور الذي لعبته روسيا في تثبيت النظام السابق.

واشنطن لا تبحث عن «نموذج ديمقراطي مثالي»، بل عن سلطة قادرة على ضبط الإيقاع الأمني والسياسي بما لا يتعارض مع مصالحها. فإذا انسجمت الديمقراطية مع هذه المصالح، مرحبًا بها. وإذا أفرزت مسارًا مقلقًا، فستُعاد هندسة المشهد بوسائل الضغط المعروفة.

هل تولد الديمقراطية من سقوط النظام؟

التاريخ الحديث لا يمنح وعودًا سهلة.

في العراق، بعد إسقاط صدام حسين، أُطلقت عملية سياسية جديدة، لكن غياب المؤسسات الصلبة وحلّ الجيش فتحا الباب لانقسامات عميقة ونفوذ خارجي واسع.

في ليبيا، بعد سقوط معمر القذافي، انهار المركز وتعددت مراكز القوة المسلحة.

في تونس، بعد رحيل زين العابدين بن علي، بدا الانتقال واعدًا، لكنه اصطدم بأزمات اقتصادية وسياسية أعادت إنتاج التعثر.

وفي البوسنة، كرّس اتفاق دايتون سلامًا هشًا قائمًا على توازنات دولية معقدة.

القاسم المشترك في هذه التجارب أن إسقاط النظام لا يعني تلقائيًا بناء دولة. الديمقراطية ليست صندوق اقتراع فحسب، بل مؤسسات، واقتصاد مستقر، واحتكار شرعي للسلاح.

هل يستطيع أحمد الشرع أن يستمر؟

الاستمرار في مرحلة انتقالية مضطربة لا تحسمه النوايا، بل موازين القوى.

أولًا: هل يمتلك شرعية داخلية عابرة للانقسامات، أم أنه نتاج تسوية مرحلية؟

ثانيًا: هل يستطيع توحيد القرار الأمني ودمج التشكيلات المسلحة ضمن مؤسسة وطنية؟

ثالثًا: هل يملك هامش استقلال حقيقي، أم أن بقاؤه سيكون رهينة التفاهمات الدولية؟

في كثير من تجارب ما بعد الحروب، تحولت الشخصيات الانتقالية إلى مجرد عناوين مؤقتة لأن القرار الفعلي كان موزعًا خارج مؤسسات الدولة. وإذا لم يتحول الانتقال إلى مشروع سيادي واضح، فإن أي قيادة ستبقى محدودة بحدود اللحظة الدولية.

الخاتمة: إما دولة... أو وصاية جديدة.

التاريخ لا يرحم الشعوب التي تكتفي بتبديل الحاكم وتترك بنية السلطة كما هي.وسوريا اليوم تقف على حافة مفترق مصيري: إما أن تخرج من تحت ركام الحرب دولةً سيدة قرارها، أو تتحول إلى ساحة إدارة دولية غير معلنة، تُدار بخيوط العقوبات والتمويل والاعتراف السياسي.

لن تكون الديمقراطية منحة أميركية، ولن يكون الاستقرار هدية مجانية.

الولايات المتحدة لا تبني دولًا لوجه الحرية، بل ترعى توازنات تخدم مصالحها. ومن يظن أن الخارج سيصنع سيادة الداخل، يكرر خطأً تاريخيًا دفع السوريون ثمنه مرارًا.

السؤال لم يعد: من يحكم دمشق؟

السؤال هو: من يملك القرار حين تتضارب المصالح؟

ومن يحتكر السلاح؟

ومن يكتب الدستور بعيدًا عن غرف التفاوض المغلقة؟

إذا كان الانتقال مجرد إعادة توزيع نفوذ، فإن سوريا ستدخل مرحلة جديدة بوجوه مختلفة وقيود ذاتها.

أما إذا تحوّل إلى مشروع تأسيس حقيقي، فستكون لحظة نادرة لإعادة تعريف الدولة على قاعدة السيادة والعدالة والمواطنة.

إما أن يُصنع القرار في دمشق...

أو سيُصاغ في العواصم الكبرى ويُسلّم للتنفيذ.

والتاريخ سيحكم.

سياسة

صناعة الاسلحة في الولايات المتحدة

لوبيات وشركات لتأجيج الحروب

لينا شلهوب

تطرح دائماً علامات استفهام حول الدور الذي يلعبه لوبي السلاح ومن خلفه شركات الأسلحة في تأجيج الصراعات بين الدول أو إشعال الحروب هنا وهنالك في دول المعمورة. ويُطرح أيضاً السؤال إلى أي مدى يمكنهما توجيه السياسة الأميركية لخدمة مصالحهما.

من المعلوم أن الولايات المتحدة هي أكبر منتج للأسلحة في العالم. رغم ذلك تفيد التقارير أنه منذ تسعينيات القرن الماضي، تقلص عدد شركات الدفاع الكبرى من 51 إلى 5 شركات تُعرف بـ«رؤوس الصناعة» أو بالنخبة، وهي لوكهيد مارتن، شركة «آر تي إكس» (رايثون تكنولوجيز سابقاً)، جنرال داينامیکس، نورثغروب غرومان، وبوينغ. وهي اليوم تتصدر تلك الصناعة. وأدى هذا التركز في خمس شركات فقط إلى إضعاف سلسلة التوريد الوطنية، واختفاء الورش الصغيرة التي كانت توفر أجزاء حيوية للمعدات العسكرية. إلا أن هذه الشركات الكبرى تعمل ببطء وتستفيد من غياب المنافسة، فهي بارعة في التعامل مع البيروقراطية، لكنها غير مهيأة للإنتاج السريع الذي يتطلبه عصر الصراعات الحديثة.

هذه الشركات وغيرها تبيع إنتاجها أي الأسلحة على أنواعها إما في السوق المحلية أو للجيش الأميركي أو لجهات خارجية توافق عليها بالطبع الإدارة الأميركية. وفي كل فئة

منها تحاول تأمين تجارتها الرابحة والتأكد من استمرارها.

في عام 2023 تجاوزت عقود بمليارات الدولارات لتوريد الأسلحة إلى الجيش الأميركي 466 مليار دولار، وكذلك بيع السلاح للجيوش الحليفة لواشنطن وربما لبعض المليشيات المدعومة منها، بل إنها قد تبيع السلاح إلى كلا الطرفين المتحاربين كما حدث في الحرب بين العراق وإيران في ثمانيات القرن الماضي. فبينما كانت واشنطن تدعم بغداد علانية بالأسلحة والمساعدات الاستخباراتية، كانت أيضاً تبيع الأسلحة لطهران سراً عبر وسطاء، وهو ما تكشف في قضية إيران كونترا عام 1986. هذا الأمر تكرر أيضاً في الحرب ما بين الهند وباكستان عامي 1965 و1971، وتكرر بشكل غير مباشر في مناطق عدة، فقد تواجدت الأسلحة الاميركية بين طرفي الصراع في الحروب أو النزاعات الداخلية في كل من اليمن وليبيا وسوريا وأفغانستان، وقبل ذلك في اسبانيا.

عام 1934 حين شكل الكونغرس لجنة تحقيق عرفت باسم «لجنة ناي» للنظر في مدى ضلوع لوبي الشركات المصنعة للأسلحة بتوريط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى التي راح ضحيتها 53 ألف أميركي، كانت شركات الأسلحة أكبر المستفيدين مادياً من هذا اللوبي. في ذلك الوقت عقدت اللجنة 93 جلسة استماع وحققت مع أكثر من 200 شاهد على مدار عام ونصف. لكنها أوقفت فجأة دون أن تصدر نتائج تحقيقها.

إلا أن حل هذه اللجنة لم ينجح في تبديد المخاوف حول العلاقة الغامضة بين المؤسسة العسكرية وشركات السلاح، والتي عبّر عنها الرئيس دوايت ايزنهاور عام 1961 مطلقاً اسم «المجمع الصناعي العسكري» على ذلك التحالف المريب والنافذ الذي من شأنه تهديد الديمقراطية الأميركية مدفوعاً بالمصالح الخاصة لشركات السلاح. ولم تكن مخاوف أيزنهاور مجرد هواجس، فبحسب أوراق البنتاغون وهي وثائق حكومية مسربة نشرتها نيويورك تايمز في حزيران 1971 فإن صنّاع القرار الأميركي كانوا على علم بأن الحرب في فيتنام غير قابلة للفوز، لكنهم استمروا فيها بسبب الضغط السياسي والاقتصادي من الجهات المرتبطة بالصناعات الدفاعية. تضمنت تلك المصالح الدفاعية عقوداً ضخمة لشركات الأسلحة والمقاولين العسكريين مما دفع المسؤولين للاستمرار في الحرب للحفاظ على هذه العلاقات والصفقات المربحة وبغض النظر عن الخسائر البشرية والمادية الهائلة. وفي كتاب «العسكرة الأميركية الجديدة» الذي يحلل السياسة الخارجية الأميركية بعد

الحرب الباردة، يقول كاتبه أندرو بازيفيتش «إن صناعة الأسلحة كانت إحدى العوامل التي عززت فكرة استخدام واشنطن للقوة العسكرية كحل للمشاكل الدولية بدلاً من السعي نحو الدبلوماسية او الحلول السلمية». وهذا النهج في التعاطي مع الأزمات والصراعات الدولية ما زالت الولايات المتحدة تنتهجه بهدف فرض هيمنتها وسياساتها على مناطق النزاعات.

أما «أوراق أفغانستان» وهي وثائق سرية حكومية نشرتها واشنطن بوست في عام 2019 فتشير إلى أن المسؤولين الأميركيين كانوا يعرفون بأن الحرب في أفغانستان تسير بشكل سيء لكنهم قدموا معلومات مضللة للجمهور على مدى 20 عاماً. وبينما يستمر الإنفاق العسكري الهائل على المعدات والعمليات وتتدفق الأرباح على الشركات المصنعة للسلاح، وبينما يطول كذلك أمد النزاع دون داع حقيقي، نرى أن الجميع خسر، فيما حقق المجمع الصناعي العسكري الفوز. ومن المفيد معرفة أن الكثير من المسؤولين الأميركيين ينتقلون من العمل لصالح شركات السلاح إلى مناصب عليا في البنتاغون، ثم يعودون لاحقاً إلى تلك الشركات أو اللوبيات المرتبطة بها فيما يعرف باسم «الباب الدوار».

وبذلك يمكن أن نستشف حقيقة تلك الدائرة المغلقة التي يدور فيها المسؤولون السياسيون وصنّاع الأسلحة بهدف واحد وهو تحقيق الأرباح والصفقات.

على المقلب الثاني من موضوع صناعة الأسلحة واللوبيات الدائرة في فلكها، لا يمكن إغفال دور الولايات المتحدة في تسليح الكيان الصهيوني وتقديم التمويل العسكري له والذي بات مكشوفاً بالكامل لا سيما بعد الحرب على قطاع غزة. وفي هذا السياق، ولأول مرة في تاريخ أمريكا، أصدر عمدة نيويورك زهران ممداني قراراً رسمياً بـ «طرد وإلغاء عقود» إحدى كبريات الشركات التقنية التي تزود الجيش «الإسرائيلي» بالطائرات المسيرة «الدرونز». ومعلوم أن نيويورك بالتحديد تُعتبر «معقل اللوبيات الضاربة» وبالتالي فإن هذا القرار هو أجرأ تحرك سياسي في نظر النيويوركيين، وأن ممداني أثبت أن صندوق الاقتراع أقوى من صناديق السلاح، خصوصاً أنه حوّل منصبه كعمدة نيويورك إلى منصة للدفاع عن حقوق الإنسان ووقف دعم آلة الحرب. ومن شأن قراره هذا أن يفتح الباب أمام ولايات ومدن أمريكية أخرى لاتخاذ خطوات مشابهة، مما يهدد شريان الحياة التقني والعسكري الذي يعتمد عليه الكيان الصهيوني في عملياته.

«الانكشاف العظيم لإمبراطورية اللا أخلاق بلا حدود»

د. نبيلة غصن

سياسة

ليست الوثائق التي كُشف عنها في قضايا جيفري إبستين، ولا ما ارتبط بها من أسماء نافذة في السياسة والمال والإعلام، مجرد «فضائح أخلاقية» أو انحرافات فردية لطبقة مترفة أصابها الملل. هذا التوصيف، بقدر ما يبدو مريحًا، هو في الحقيقة شكل من أشكال التعمية. ما انكشف ـ وما لا يزال ينكشف ـ يشير إلى شيء أعمق بكثير: منظومة إمبريالية بلغت طورًا من الانفلات لم تعد فيه بحاجة إلى أي قناع أخلاقي أو رمزي، لا أمام شعوبها ولا أمام العالم.

نحن لا نواجه «سقوط أفراد»، بل انكشاف منطق حكم. منطق يرى في الإنسان مادة استعمال، وفي الجسد أداة، وفي الجريمة وسيلة إدارة. حين تتكرر الوقائع، وتتقاطع الشهادات، وتتداخل الأسماء عبر القارات، ويُدفن الملف كل مرة بالقوة أو بالتسويات أو بالصمت،

يصبح السؤال مختلفًا: أي نظام هذا الذي تنتج فضائحه هذا القدر من البشاعة المنظمة؟

من «الاستثناء» إلى القاعدة: الجريمة كآلية داخل السلطة

لطالما حاول الإعلام الغربي، ومعه النخب الليبرالية، حصر هذه القضايا في إطار «الانحراف الجنسي» أو «الفساد الأخلاقي». لكن هذا الإطار ينهار عند أول تحليل جدي.

نحن أمام شبكات، لا نزوات .وأمام أنماط متكررة، لا حوادث عرضية.

وأمام حماية مؤسسية، لا فراغ قانوني.

حين تتورط شخصيات سياسية عليا، ورجال أعمال عابرون للحدود، ودبلوماسيون، وأجهزة، في شبكات استغلال جنسي تشمل قاصرين، وحين تتحول هذه الشبكات إلى أدوات ابتزاز وربط مصالح، يصبح واضحًا أننا لسنا أمام «فضيحة»، بل أمام تقنية حكم. الجريمة هنا لا تُرتكب رغم السلطة، بل من داخلها، وتُدار وتُحمى باسمها.

الأخطر أن هذه الممارسات لا تُستخدم فقط للإشباع أو المتعة، بل للضبط والسيطرة: من يشارك، يُمسك عليه الملف؛ ومن يُمسك عليه الملف، يُضمن ولاؤه. هكذا تُدار الإمبراطورية حين لا تعود القوانين ولا القيم كافية.

ما بعد انهيار الردع: الإمبراطورية بلا خصم.

لم يكن تفكك الاتحاد السوفييتي حدثًا جيوسياسيًا فحسب؛ كان انهيارًا لمنظومة ردع أخلاقي ـ سياسي، مهما كانت تناقضاتها. بغياب الخصم التاريخي، لم تعد الإمبراطورية الغربية مضطرة لتقديم نفسها بوصفها «العالم الحر» في مقابل «الاستبداد». لم تعد بحاجة إلى المسرح.

منذ التسعينيات، بدأ التحول البطيء ثم المتسارع: من الخطاب الحقوقي إلى القوة العار ومن التعددية إلى الإملاء ثم من الشرعية إلى الوقاحة

في هذا السياق، لا تعود الفضائح صادمة. الصادم فقط أننا ما زلنا نُصرّ على التعامل معها كاستثناءات. الانفلات الأخلاقي ليس عرضًا جانبيًا، بل نتيجة مباشرة لانعدام الردع التاريخي.

إمبراطورية بلا خصم تتحول بالضرورة إلى إمبراطورية بلا محظورات.

من واشنطن إلى غزة: وحدة المنطق

من يعتقد أن ما يجري في غرف مغلقة لا علاقة له بما يجري في غزة

أو في الجولان أو في أي بقعة مستهدفة من العالم، يفصل ما لا ينفصل. المنطق واحد، وإن اختلفت الأدوات.

المنظومة التي تسمح لنخبها بممارسة أبشع أشكال الانتهاك داخل دوائرها الخاصة، هي نفسها التي لا ترى في شعوب الجنوب سوى عوائق جيوسياسية.

المنطق الذي يُحوّل الجسد إلى أداة، هو نفسه الذي يُحوّل الأرض إلى غنيمة.

ومن لا يرى في الطفل إنسانًا، لن يرى في الشعب شعبًا.

لهذا ليس مفاجئًا أن تترافق فضائح النخب مع:

دعم غير مشروط للإبادة واستخفاف علني بالقانون الدولي وازدراء فاضح للرأي العام العالمي ثم زوال أي محاولة حقيقية لاستخدام «القوة الناعمة»

نحن أمام مرحلة البطش الصريح، حيث لم تعد الإمبراطورية ترى ضرورة للتبرير.

ترامب ليس شذوذًا... بل علامة

يُخطئ من يظن أن ظاهرة ترامب تمثل انحرافًا عن «القيم الأميركية». ترامب هو تكثيف فجّ لما كانت تمارسه الإمبراطورية بلغة أكثر تهذيبًا. الوقاحة هنا ليست انقلابًا، بل كشفًا.

حين يتفاخر سياسي بعلاقات، أو بتصريحات تنطوي على ازدراء شعوب بأكملها، أو حين تُلاحقه اتهامات خطيرة ثم يُعاد إنتاجه سياسيًا، فالمشكلة ليست في الشخص، بل في النظام الذي يسمح بذلك، ثم يكافئه.

ترامب لم يُسقط القناع؛ قناع سقط أصلًا. وهو فقط قرر أن يتكلم بلا رتوش.

سقوط «القوة الناعمة»: حين يفشل الإقناع

كانت الإمبراطورية، في ذروة صعودها، قادرة على الإقناع بعناوين الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والنموذج الثقافي، والحلم الأميركي.

اليوم، لم يبقَ من ذلك سوى الشعارات.

حين تتحول المؤتمرات الدولية إلى مسارح نفاق، وحين يصرّح مسؤولون بأن دولهم «تابعة»، وحين تُدار الأزمات العالمية بمنطق الصفقة والابتزاز، نكون أمام زوال فعلي للقوة الناعمة. وما يملأ الفراغ ليس البديل الحضاري، بل العنف.

الفضائح الأخلاقية ليست منفصلة عن هذا الزوال؛ إنها جزء منه. فالنظام الذي يفشل في الإقناع، يلجأ إلى السيطرة. والذي يعجزعن الهيمنة الرمزية، يعتمد الهيمنة العارية.

لماذا يجب تسمية الأمور بأسمائها؟

لأن اللغة الملتبسة تخدم الجريمة. ولأن التخفيف المفاهيمي هو أول أشكال التواطؤ.

ما انكشف ليس «فسادًا»، بل إجرام منظّم.

ليس «انحرافًا»، بل انحطاط بنيوي.

وليس «مؤامرات»، بل وثائق وشهادات وأنماط متكررة.

تسمية الأشياء بأسمائها ليست شعبوية، بل شرط أولي لأي وعي تحرّري. من دون ذلك، يتحول التحليل إلى تمرين لغوي، وتتحول الفضيحة إلى مادة استهلاك.

الخاتمة: لحظة الانكشاف... ولحظة القرار

نحن نعيش لحظة تاريخية نادرة: هي لحظة انكشاف الإمبراطورية أمام نفسها وأمام العالم. فهي لم تعد قادرة على الإقناع، ولا راغبة في التبرير، ولا معنية بإخفاء قبحها.

هذا الانكشاف ليس ضعفًا تلقائيًا، لكنه فرصة تاريخية.

النهضة لا تبدأ من الصدمة، بل من الفهم. ولا تُبنى على الفضائح، بل على إدراك منطقها.

ولا تقوم على الأخلاق المجردة، بل على مشروع سيادي مقاوم يرى العالم كما هو، لا كما يُسوَّق.

في زمن البطش العاري، يصبح الوضوح فضيلة، والمواجهة ضرورة، والتسمية فعل مقاومة.

الإمبراطورية التي لم يعد لديها ما تخسره أخلاقيًا، يمكن هزيمتها فقط بمنظومة وعي لا تخاف الحقيقة، ولا تساوم عليها، ولا تبحث عن خلاص داخل أدواتها.

تلك هي لحظة القرار:

إما أن نكتفي بالتفرج على الانحطاط، أو أن نحوله إلى نقطة انطلاق لنهضة تعرف عدوّها، وتعرف نفسها، ولا تخطئ الطريق.

حجر الزاوية

الحداثة وعقدة الغرب

نجيب نصير

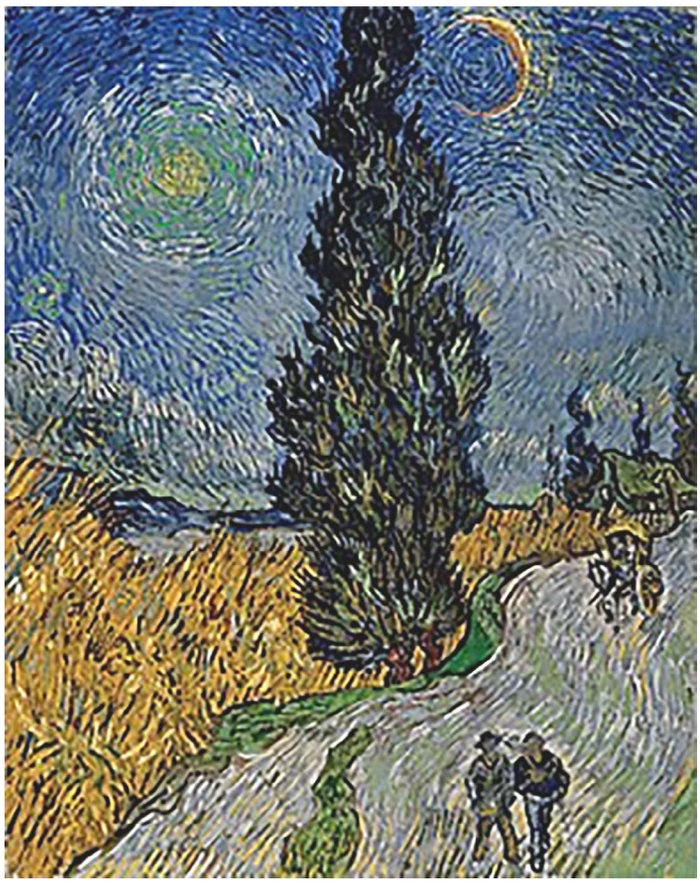

الرسام الهولندي فينسنت فان خوخ

أكثر مسألتين يتم التداول بهما ثقافياً، في الأوساط الاجتماعية، هما الغرب والحداثة، وذلك في إطار التثريب والإدانة، وحتى الكراهية والعداء، لدرجة أن هاتين المسألتين غير المنفصلتين، تشكلان جزء كبير من استهلاك طاقتنا المعرفية، وهدرها، وكأنه لم يبق إلاهما، لندخل عصر الشبع والمنعة، على الرغم من كل المؤشرات التي تظهر هوسنا بالغرب ومنجزاته **(لنطل إلى أرقام الهجرة واللجوء إلى الغرب حتى نستطيع التقدير)**، على الرغم من كل إعلاناتنا عن كراهيته، وتثريبه حتى من قبل من لجأوا إليه رافضين العودة إلى جنة الشرق السعيد، وتوق المتبقين في البلاد للالتحاق بأراضيه، علهم (يلحسون أصبعهم) من عطاياه. وهنا نقع نحن (**وهي غير معرّفة حتى الآن من قبلنا**)،

في مأزق تحضري خانق، إذ، لا نريد الإلتحاق بكبه، ولا التعلم من تجربته، ولا الأخذ بناصية منتجاته الثقافية، **بل نريد فقط الإستفادة من عطاياه والبصاق عليه،** وهو ما يمكن تسميته (أخلاقياً على الأقل) بعقدة الغرب، المرتبطة عضوياً، بالحداثة وقبولها كمسار وحيد شقته البشرية جمعاء، كطريق لتجاوز الأخطاء التي دونها التاريخ، برسم التجاوز والارتقاء. فالحداثة في هذا السياق الشعبوي التبسيطي، ليس استيراد السيارة (مثالاً) واستخدامها في التنقل، (وربما في الاعتقالات والتفجيرات إلخ) بل توليد القوانين التي يستلزمها إحضار شيء لم نخترعه ولم نصنعه من أجل الاستفادة الحقيقية من وجوده، (هل نعرف مثلاً تكلفة موت فرد واحد على الاقتصاد الوطني بحادث سير عبثي مثلاً؟؟!)، فالصيغة الثقافية الحقوقية (طرقات، جسور، إشارات، قوانين ناظمة، العلاقة بالاقتصاد إلخ) التي تمارس في أرض الواقع هي من يعطي السيارة في مثالنا، وجودها وحقها في الوجود، ناهيك عن قيمتها كاختراع استهلاكي، فما هي في هذا القياس سوى جمل حديدي، والثقافة هي من يعطيها هذه القيمة، وهذا يعود بكل الطرق إلى الحداثة والغرب، والعلاقة غير التفاعلية مع الحداثة والغرب، هي من يعيد السيارة إلى جادة الجمل الحديدي.

الحداثة بالمقياس الزمن هي (الآن)، إذ لا زمن نعيش فيه سواه، ولكنها بالمنظور التفكيري هي (المستقبل) الذي يفرض على الجميع العمل لأجله، **حتى لا نكرر أخطائنا القديمة والمستجدة، وغير ذلك هو اختطاف للحياة،** وبالتالي سرقة المعنى من وجودنا وإخفائه، تحت وابل من اللاعقلانية (الكراهية، العداء، الاحتراب)، وحتى في هذه الحالة غير النبيلة أو حتى الشريفة، فهذه الأقانيم المذكورة بحاجة إلى الحداثة بوصفها عامل قوة، لمواجهة الحداثة ومن وراءها الغرب، ولكن هذه الأقانيم تمنع التفاعل مع الحداثة، صانعة جدار فصل عنصري مع الشبع والمنعة، المحصنتين، بقيم المساواة والعدالة والحرية، التي تفتح المجال للعقل والأخلاق بالتفتح والانطلاق إلى رحاب المعرفة والإنتاج. لذلك تبدو بلداننا ليس فيها (الآن) ما يقتضي بعدم وجود مستقبل، وهذا يعني الفناء بطرق مؤلمة، هذا من جهة الزمن، أما من جهة المعنى **فالحداثة في كل زمان هي خلاصة التجربة البشرية،** التي دُفعت

في سبيلها المقدرات والحيوات، في سبيل عدم تكرار أخطاء الماضي البشري، فالتاريخ لا يفيدنا (عملياً) بشيء سوى معرفة أخطائنا في كافة صنوف المعرفة البشرية، من الأخلاق حتى آخر صرعة من صرعات السلاح النووي.

أما «الغرب» فهو خلاصة تجربة بشرية في شتى أنحاء المعمورة (إستعمار، مستشرقين، إكتشافات جغرافية، مغامرين، مختبرات، مصانع إلخ)، كُثّفت، وأنزلت إلى الناس كممارسة حياتية يومية، عبر القوانين التي تنتج أخلاقاً أفضل وبدورها تدفع بالقوانين إلى الارتقاء (عبر البرلمانات) وبالتالي التربية على أخلاق جديدة، وهكذا دواليك، هذا هو الغرب في بلاده، هذا هو الغرب الذي نرفض ممارسة ما يشبه تجربته، التي تقودنا إلى مقاومة الأخطاء التاريخية، وبالتالي تجاوز محنة اجترار أنفسنا، بأهوالها وويلاتها، إذ ما يمنع أن نتشبه به، وما الذي أضار اليابان، وسينغافورة، وكوريا الجنوبية، وأخيراً الصين بعظمتها أنت تستقي من تجارب هذا الغرب (على فكرة «الغرب» مصطلح أشوه وجزافي ومحرك للكراهية)، وتبني أوطانها على الإبداع والإنتاج، وهذا معنى واضح للعيان وهو، إذا كان الغرب سيئاً، لا يعني إنني جيد، وخصوصاً في تجارب القرن العشرين الآفل، والربع الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث نبدوا كمن تلقى ألف صفعة «على حين غرة»، في إصرار جزافي على تلقي المزيد من أجل التفاجؤ فقط وربما التفاخر بصمود واه، وتشارف مهدد، على شفير الفناء، وكأننا نعدّ أنفسنا لنصبح ذكرى تاريخية، دون أن يعني لنا وجودنا شيء، في معادلة دهمائية شديدة الغباء تختصر بـ «نفسي فيه وتفو عليه»، وهذه الحالة ليست تبسيطاً، فثقافتنا تنتمي إلى هذا النوع من الوقار الشعبوي الدهمائي الذي يكثفه المثل الشعبي المصري: «أتضرب بالجزمة ولكن كرامتي فوق»

علينا أن نحل عقدة الحداثة/ الغرب، لمصلحتنا، لبقائنا، وأستمرارنا، وإلا فمن صنع سايكس/ بيكو ووحدنا في كيانات، سيعطي المهمة هذه المرة لروبوت، مبرمج بالذكاء الاصطناعي، ليفحصنا على أساس نظرية التطور، ومن ثم ليقرر إذا كنا صالحين للعيش في هذا الزمان أم لا، فالوجه الآخر للحداثة هو أنجح وأنتج وأبدع، كي أراك.

مجتمع

السياسة الأميركية وغزاة الفضاء!

استغلال المعتقدات للتأثير على الناس، أم أن العوالم الخارجية موجودة فعلا!

أنطوان يزبك

تعوّدت حكومات الدول العظمى على مسألة التحكم بالرأي العام، ودأبت سياستها دائما وكما هو معروف، على التدخّل في كل صغيرة أو كبيرة، وما يحصل أحيانا من حوادث ذات طابع اجتماعي جماهيري يعتبره البعض صدفة والبعض يعزوه إلى خطط سريّة خبيثة تهندسها أجهزة مخابرات ودوائر حكوميّة تعمل من تحت الطاولة وتندرج كلّ هذه المسائل في خانة نظرية المؤامرة conspiracy theory. في أميركا مثلا هنالك قضية الصحون الطائرة أو غُزاة الفضاء، أو ما أطلقوا عليه ال UFOU nidentified flying objects

وعلى ما يبدو أن في هذه الظاهرة ما يدعو إلى جملة من التساؤلات حول ما إذا كانت هذه الظاهرة مجرّد مسرحية سمجة مفبركة من قبل الدولة ولها علاقة بالتجسس بين الدول العظمى. أو فعلا ثمة غُزاة سوف يأتون لاستعمار كوكب الأرض واستعباد شعوبه!

في عام 1938، قام الممثل أورسون ويلز ببث برنامج إذاعي مقتبس من رواية «حرب العوالم» للكاتب هـ. ج. ويلز، مما أدى إلى إصابة الناس بالهلع الشديد. كان البرنامج جزءًا من سلسلة «مسرح ميركوري على الهواء» وتم بثّه في 30 أكتوبر 1938 على محطة سي بي إس. اعتقد الكثيرون أن البرنامج كان تقريرًا إخباريًا حقيقيًا عن غزو الفضاء، ممّا أدّى إلى حالة من الذعر والخوف بين المستمعين

فأخذ الناس يستقلّون السيارات والحافلات ويهرعون إلى الأرياف والحقول والغابات البعيدة عن المدن. ولكنهم ما لبثوا وأدركوا أن كلّ ذلك ليس

سوى لعبة إذاعية وكذبة سمجة إنطلت على الشعب السطحي والسخيف وسببت له كلّ هذا الخوف والهلع من غير طائل.

وعليه لا بدّ وأن تُطرح الأسئلة التالية:

هل كل ما حصل هو مجرّد سيناريو مدبّر من قبل الدولة وبعض العلماء المجانين وهدفهم مراقبة ودراسة كيفيّة تعامل الناس مع أوضاع خطرة ودراماتيكيّة في حال نشوب نزاعَات وحروب وكوارث جرّاء صراعات مع عدو مجهول؟

لا يجب أن ننسى أن في سنة 1938 كان العالم في خطر كبير عشيّة نشوب الحرب العالمية الثانية.

بعد ذلك أي في خمسينات وستينات وسبعينات القرن الماضي، في عزّ الحرب الباردة بين الروس والأمريكان، تكثّف ظهور الصحون الطائرة حصريا فوق القارة الأميركية شمالها وجنوبها وفيما ندر فوق أوروبا الغربية. هل حصل نشاط مماثل في روسيا الإتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية، ما وراء ما أطلق عليه آنذاك الستار الحديدي؟ من يدري؟

من اسبوع مضى وفي تصريح مهم للغاية ادلى الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما بتصريح يقول فيه وبشكل واضح أن الكائنات الفضائية موجودة فعلا وأن لا احد نجح في معرفة كيف تطير وكيف تسافر من كوكب إلى آخر وقد بدا حديثه هذا وكأنّه يقوم بدور إعداد البشريّة للقاء قريب مع حضارات فضائية. وعلى ما يبدو أن هناك لقاء سوف يحصل خلال السنوات أو العقود المقبلة.

الكلّ يعرف أن موضوع الكائنات الفضائية هو موضوع حاضر دائما في الثقافة الأمريكية منذ عقود ولا شكّ أن البشرية جمعاء تفكّر باحتمال وجود عوالم أخرى في الفضاء الخارجي. في نقاشات الكونجرس الامريكي على سبيل المثال، غالبا ما يتمّ التداول بهذا الموضوع فالبنتاجون اعترف بوجود أجسام طائرة غريبة تجول في سماء الولايات المتّحدة وفي بلدان أخرى أيضا في كل أنحاء العالم وذِكر مؤخرا أن هذه الأجسام الطائرة ليست طائرات أو مركبات طائرة مصمّمة في الصين وروسيا وتجول في أجواء الولايات المتحدة من أجل التجسس. هذا الموضوع يشغل البشريّة جمعاء وكل إنسان مفكّر ومتأمّل!

من بين التّداعيات الّتي أفرزتها هذه الظاهرة أن وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) كلّفت لجنة دينية لدراسة هذا الموضوع وماذا يمكن أن يؤثّر على إيمان

الناس كل هذا ينطلق من فرضيّة أن كوكب الأرض ليس وحيدا في هذا الكون الشاسع اللامحدود، المترامي الأرجاء، فهناك مسافات تبلغ آلاف المليارات من السنوات الضوئيّة التي تفصل المجرّات والكواكب والسدائم عن بعضها البعض.

هذه ا لمسافات لا يمكن لعقلنا البشري أن يتصوّرها بتاتا في محدوديّتنا الماديّة لذلك ليس ببعيد أن يكون هنالك حضارات وكائنات تعيش في هذا الكون الفسيح وقد قدّر العلم وجود أكثر من تريليوني مجرّة في الكون.

إن مجرّة التبانة (درب التبّانة وليس المقصود باب التبّانة في طرابلس العزيزة على قلوبنا جميعا) التي يتواجد فيها كوكب الأرض المتواضع تحتوي على أكثر من 400 مليار نجم. هذه النجوم تتوافر فيما يسمّى مجموعات شمسيّة وهكذا نظريات ليست بنظريات جديدة، وقد دفع العالم الفلكي جيردانو برونو حياته ثمنا لاكتشافاته سنة 1600 م. عندما قال إن المجموعة الشمسية ليست هي الكون فقط بل أن الكون لا بداية ولا نهاية له وهو مترامي الأطراف ممّا يحتّم وجود شموس أخرى حولها مجموعات من الكواكب تسكنها مخلوقات عاقلة وذكيّة وربما بشر مثلنا، أدى الجهر بهذه النظرية في ذلك الزمن إلى امتعاض وحنق الكنيسة فحكمت عليه بالإعدام حرقا ، صحيح أن الكنيسة اعترفت بالخطأ الذي ارتكبته بعد مرور قرنين من الزمن ، وأعَادت لجيوردانو برونو اعتباره ، لكن ما حصل قد حصل و أعدم المسكين جورا و ظلما و قضى شهيد العلم والمعرفة ...

أمّا نحن في شرقنا الأشمّ الذي اعتاد كلّ أنواع وصنوف الإعدام ذبحا و حرقا و رميا بالرصاص و قصفا يوميا من قبل العدو و سحقا تحت الأنقاض، وزاد العذاب حين سخنوا قضبان الفولاذ التي كان يستعملها الجلادون في القرون الوسطى ، ليكتوي بها المواطن اللبناني جرّاء غلاء أسعار البنزين و الضريبة المضافة و قهر المستشفيات والمدارس والجامعات والخدمات صدقا لم نعد نعبأ بشيء وصار انتظار الديناصور حقيقة بعد أن كان فكاهة شعبية نرويها في حلقاتنا، و مع كل الصراحة نقول : نحن في غاية الشوق لاستقبال غُزاة الفضاء الخارجي، ففي حال قدموا إلى عالمنا سيجدون آرمات الترحيب والحشود الغفيرة من المستقبلين ، لأننا نريد أن نرى كل شيء في عصرنا في الحقيقة وليس فقط على شاشات النيتفليكس ، قبل الرحيل الكبير !

سعادة في مواجهة الخيانة

نتائج الخيانة وعلاجها ـ الموت المحتَّم أو القضاء على الداء

د. ادمون ملحم ـ الحلقة الخامسة عشرة والأخيرة 15

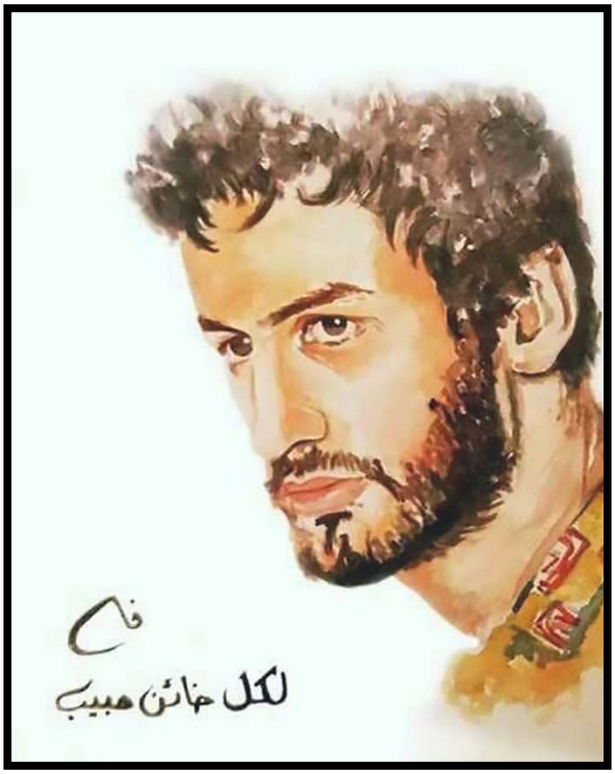

تأتي هذه الحلقة الختامية لتبيّن النتائج التي تفضي إليها الخيانة، ولتحدّد سبل مواجهتها ومعالجتها بوصفها قضية مصيرية تمسّ وجود الأمة ومستقبل نهضتها.

3.1 النتائج الكارثية للخيانة

أولًا: المآلات الكارثية ـ الموت الاجتماعي المحتَّم

تؤدي الخيانة، في رؤية سعاده، إلى سلسلة من الكوارث المتلازمة التي تفضي إلى هلاك المجتمع حتمًا:

أ ـ إفشال مشروع النهضة: تشكل الخيانة المعوّق الأساسي أمام أي نهضة، إذ أن النجاح لا يتحقق بوجودها. لذلك حذّر سعاده: «إذا لم نتخلص من الخيانات لا نبلغ الغاية».

ب ـ موت المجتمع وإفناؤه: يقدم سعاده تشخيصًا قاطعًا لا لبس فيه: «والمجتمع الذي يحتضن الخيانة ويفسح لها مجال الحياة مجتمع مصيره الموت المحتَّم.»[1] فالخيانة هنا ليست مجرد خطر، بل هي سم يؤدي إلى الإفناء، لأن بقاء «الانتهازيين في الحزب بعد ظهور غاياتهم وخياناتهم كان يجعل قضية الحزب في خطر دائم.»[2]

ج ـ تفكك النسيج الاجتماعي: حيث تقوض الخيانة ركيزة المجتمع الأساسية، ألا وهي الثقة، ف ـ «الخيانة تدمر روابط الثقة التي يقوم عليها المجتمع الصحي»، مما يهيئ الأمة للتفكك الداخلي والسيطرة الخارجية.

ثانيًا: سبل المعالجة ـ القضاء على الداء ومنابعه

في مواجهة هذا الخطر الوجودي، يقدم سعاده علاجًا شاملاً لا يقف عند رد الفعل، بل يتعداه إلى معالجة الأسباب الجذرية:

1 ـ الموقف الحازم: القضاء لا المساومة:

يقدم سعاده رؤيةً حاسمةً لمواجهة الخيانة، قائمةً على القضاء لا المساومة، انطلاقاً من فهمه لها بوصفها مرضًا وجوديًا يهدّد كيان الأمة. ويجسد هذا الموقف في مستويين متكاملين:

أولاً: التنقية المستمرة ـ منهج استباقي

يرى سعاده أن مناعة الجسد الحزبي لا تتحقق برد الفعل، بل بعملية تنقية مستمرة، يقول في خطابه عام 1938: «إنّ عملية تنقية الحزب السوري القومي من العناصر الفاسدة غير الصالحة لحمل الرسالة القومية المجددة ابتدأت مع ابتداء الحزب، ويجب أن تستمر ليكون

1 ـ المرجع ذاته، ص 50.

2 ـ المرجع ذاته، ص 49.

الحزب متيناً جديراً بحمل أعباء النهضة القومية.»[1]

وهذا المنهج الاستباقي يؤكده في الاحتفال بمولده في بيونس آيرس عام 1942، مشيراً إلى أن:

«إدارة الحزب العليا لا تتوانى في استئصال شأفتها»، حتى تلك الخيانات القليلة التي قد تصدر عن «ضعفاء النفوس» الذين «يدخلون الحزب... فيظهر ضعفهم ويتزعزعون ويسقطون.[2]»

ثانياً: الاستئصال الجذري ـ علاج حاسم

عندما تستشري الآفة، يصبح الحل الوحيد هو الاستئصال الجذري والشامل. فبعد عودته إلى لبنان، شن سعاده حملةً شاملةً لتصحيح المسار العام، موضحاً أنه:

طهّر الدوائر الحزبية العليا من المصابين بأمراض التهدم والتراخي والتسوية والأنانية وأعاد قيمة المسؤولية إلى حقيقتها الفعلية، كما أنه طهّر المجتمع القومي الاجتماعي من العقائد الفاسدة التي تسربت إليه بواسطة الأنانيين الذين أهملوا العقيدة القومية الاجتماعية ليعملوا لغاياتهم الخصوصية التي جعلوا من الحزب ونظامه مطية لها.[3]

هذا الموقف يتوج بوصيته الشهيرة التي تجمع بين المبدأ والتكتيك:

«إني أوصيكم بالقضاء على الخيانة أينما وجدتموها، لأنه إذا لم نتخلص من الخيانات لا نبلغ الغاية.«

فالخيانة، في المبدأ النهائي لسعاده، لا تقبل المساومة، لأن «التسامح مع الخيانة هو بداية انهيار الثورة».

2 ـ **المناعة المجتمعية: التربية على القيم:** يرى سعاده أن العلاج الوقائي الأهم يكمن في بناء مناعة أخلاقية داخل المجتمع عبر التربية القومية التي تغرس قيم الولاء والفداء والتضحية، فتصبح الأمة قادرة

1 ـ أنطون سعاده، سعاده في أول آذار، خطاب عام 1938، ص 35.

2 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد السادس 1942 ـ 1943، الاحتفال بمولد الزعيم في بوينُس آيرس.

3 ـ المثالية الأولى.

على مقاومة سموم الخيانة ذاتيًا. لذلك يعتبر أن مهمة الحركة القومية الاجتماعية هي تعزيز الولاء القومي وبناء الشخصية المتكاملة و«إحياء المناقب الجميلة السامية وقتل المثالب»[1]، مؤكدًا على ضرورة أن «يكون المجتمع حاصلاً على تربية قومية صحيحة توجه الفرد نحو النظر في مصلحة المجموع دائمًا».[2]

3 ـ المعالجة الجذرية: تجفيف المنابع: يتعدى العلاج عند سعاده مستوى المواجهة الأمنية إلى مكافحة البيئة الحاضنة للخيانة، متمثلة في الجهل والفقر والحزبية الدينية والتوجيه الاستعماري، إذ أن المجتمع الرجعي، الجاهل، والفقير والمفكك يشكل بيئة خصبة للخيانة. وبذلك، يصبح بناء المجتمع القوي الموحّد، الواعي، والعادل هو الضمانة الدائمة لانحسارها. وكان سعاده دائمًا في حرب مع بيئة الفساد، مؤكدًا أن النصر يتوقف على تمسك أبناء العقيدة «بالأخلاق القومية الجديدة: أخلاق النهضة ـ أخلاق الثقة الراسخة المتبادلة ـ أخلاق الإيمان والمثابرة». أما «أخلاق الشك والتردد فهي أخلاق فساد البيئة ـ أخلاق اللاقوميين. وما رجاء الأمة إلا بالأخلاق القومية».[3]

لم ينحصر تأثير مفهوم سعاده في «القضاء على الخيانة» في إطار حياته وزمانه، بل امتد ليشكل مرجعية أخلاقية وسياسية استمرت في الممارسة اللاحقة للحزب. ففي سياق الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، ومع تصاعد التعاون بين بعض الأطراف اللبنانية والعدو الإسرائيلي، تم، بتاريخ 14 أيلول 1982، اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب **بشير الجميل على يد حبيب الشرتوني.**

وقد مثّل هذا الحدث ـ في الوعي الجمعي الداخلي للقوميين الاجتماعيين ـ تجسيداً عملياً لمبدأ محاسبة الخائن الذي أرساه سعاده. فعمدة القضاء في الحزب السوري القومي الاجتماعي نشرت لاحقاً

1 ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي لا يقبل المثالب، الزوبعة، بوينس آيرس، العدد 79، 1944/8/12.

2 ـ رأي النهضة ـ تشبيه، 1937/10/24.

3 ـ رأي النهضة ـ هل يفلح سعاده؟ 1937/11/04.

كتيباً وثّقت فيه ما اعتبرته «تعاون الجميل مع العدو»، مستندة إلى تصريحات ومقابلات ومراجع مختلفة. كما أشار المنفذ حبيب الشرتوني أثناء التحقيق إلى أن دوافعه تعود إلى تعامل الجميل مع العدو مما شكل خيانة للوطن وللقضية القومية.[1]

وقد تجسّد هذا الاستمرار للمبدأ في الشعار الذي راج في الأوساط الحزبية: «**لكل خائن حبيب**»، في تلاعب لفظي يجمع بين اسم المنفذ والتأكيد على حتمية العقاب. وهكذا، تظهر الحادثة كيف بقي مفهوم الخيانة ومحاربتها حياً في الوعي الجمعي للقوميين الاجتماعيين، حتى في مراحل لاحقة وتحت ظروف سياسية معقدة مختلفة، وإن أثارت جدلاً واسعاً على مستويات عدة.

الخاتمة

يُجسِّد هذا البحث الرؤيةَ الشاملة والعميقة التي قدَّمها أنطون سعاده لمفهوم الخيانة، والتي تتجاوز بكثير الإطار الأخلاقي الفردي الضيق، لترتقي به إلى مستوى الظاهرة الاجتماعية ـ السياسية ـ الفكرية المركَّبة، التي تشكِّل «المرض العضال» الذي ينخر في جسد الأمة من الداخل ويهدِّد كيانها الوجودي. فقد كشفت الدراسة أن الخيانة في المنظور السعادي ليست حادثًا عابرًا، بل هي قوة تاريخية معادية للنهضة، تتفاعل مع اختلالات بنيوية في الواقع الاجتماعي والسياسي، وتتجلى في أشكال متعددة ومتداخلة.

لقد اتضح من خلال التحليل أن سعاده قدّم تشريحاً دقيقاً لأنماط الخيانة الرئيسية: الخيانة السياسية (الخيانة العظمى) المتمثلة في التعامل مع العدو والمساس بسيادة الأمة، والخيانة الفكرية بصورها المختلفة من تحريف وتبديل وتزييف وانتخال وتمييع، وصولاً إلى الخيانة التنظيمية داخل الحزب، وخيانة الأمانة الاجتماعية التي تقوض روابط الثقة المجتمعية. كما برزت الخيانة المركَّبة في نماذج

1 ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ عمدة القضاء، للحقيقة والتاريخ، الطبعة الأولى، بيروت، 2017.

مثل خالد أديب، التي جمعت بين الغدر التنظيمي، والتعريض الأمني للزعيم للخطر، والخيانة المالية، والتحول إلى أداة للعدو، وكسر اليمين.

تكمن الأهمية الاستثنائية للرؤية السعادية في ربطها العضوي بين البعدين الفردي والجماعي للخيانة. فالفرد الخائن هو تعبير عن أزمة في البيئة الاجتماعية الفاسدة، والبيئة الفاسدة بدورها تنتج أفرادًا أكثر خيانة، في حلقة مفرغة. كما أن تحليل سعاده لأسباب الخيانة ـ من واقع الأمة المأزوم، والانحراف الفكري والعقائدي، والضعف الأخلاقي، إلى الغفلة التنظيمية ـ يقدم إطارًا تفسيريًا ثريًا لفهم استمرار إشكاليات واقع الأمة المعاصر، حيث لا تزال «الخيانة المنظمة» تشكل عاملاً حاسمًا في استدامة الأزمات وتفكيك النسيج المجتمعي.

في مواجهة هذا الخطر الوجودي، قدَّم سعاده علاجًا شاملاً لا يقبل المساومة، قائمًا على ركيزتين أساسيتين: القضاء الحاسم على مظاهر الخيانة عبر التنقية المستمرة للصفوف والاستئصال الجذري للعناصر الفاسدة، والعلاج الوقائي عبر بناء المناعة المجتمعية عن طريق التربية القومية التي تغرس قيم الوفاء والثقة والتضحية، وتجفيف المنابع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تغذي بيئة الخيانة.

أخيراً، لا تقتصر أهمية هذا البحث على تقديم قراءة تحليلية متكاملة لفكر سعاده حول الخيانة فحسب، بل يفتح المجال أمام بحوث مستقبلية في مجالات متعددة، كتحليل خطاب الخيانة في الإعلام السياسي المعاصر، أو دراسة تجسيد شخصية «الخائن» في الأدب السوري، من خلال الإطار النظري الثري الذي وضعه سعاده، مما يؤكد حيوية فكره وقدرته التفسيرية على مواكبة تعقيدات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل.

ثقافة

الإنسان ـ المجتمع والدولة والعدالة

محمد عواد

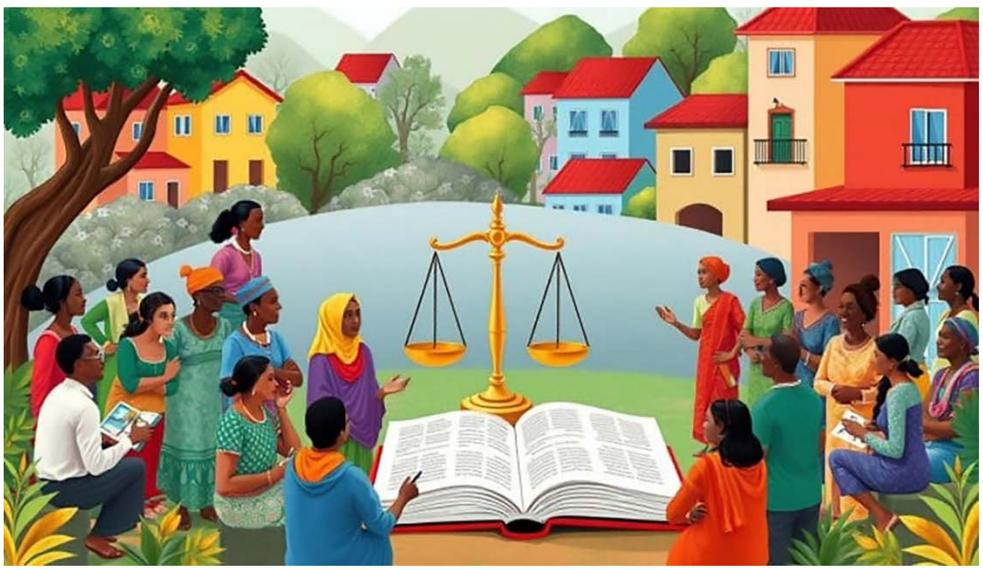

الإنسان ـ **المجتمع هو القيمة العليا والغاية الأسمى**، وغاية كل علم أو فلسفة أو نظم سياسية هي ارتقاؤه وتقدمه وسعادته وراحته وطمأنينته. فالإنسان ـ المجتمع ليس مجرد تجمع أفراد، بل واقع طبيعي حي تتفاعل فيه الحياة الإنسانية وتكتمل وتُدرك حقيقته. والفرد عضو من الجماعة في مجرى الحياة، متفاعل ومنصهر بميزته وإمكانياته. وما يصيب المجتمع يصيب الفرد، وما يصيب الفرد يترك أثره في المجتمع، إلا أن التأثير يختلف؛ فاختلال الفرد لا يهز وجود المجتمع، بينما الظواهر الاجتماعية المريضة والشاذة قد تقود الجماعة إلى التخلف أو الانحلال. لذا، يجب على كل فرد أن يدرك أنه إمكانية فاعلة، وأن شعوره بذات الجماعة يماثل شعوره بذاته، لأن اكتمال الذات لا يتحقق إلا في إطار الجماعة، لأن المجتمع هو الحقيقة الإنسانية الكلية.

العقل العلمي هو المعيار الأعلى لتمييز الصالح من السيئ، وهو المخوّل للنظر في الواقع الطبيعي الذي نحن فيه. فالعقل المحصن

بالحقائق والتجارب يختبر صحة النظريات والنصوص ويخضعها للبرهان. وعند الاختلاف بين الحقائق العلمية والنصوص الافتراضية أو غير المادية، يكون الحسم لما آلت إليه التجربة الحياتية ودورها في فهم الواقع الحقيقي.

التجربة العملية، التي يتفاعل بها ومعها المجتمع، تحدد الحكم النهائي، ويُستند إليها لتقرير ما إذا كانت النظرة أزمة تعوق الجماعة أم ممرًا لارتقائها. والمقصود بالنصوص هنا المعارف النفسية والقيم الإنسانية، وقياسها يكون بمدى تعزيزها لتماسك المجتمع، وترسيخها للشعور القومي، وتقويتها للحب الاجتماعي الذي يسير بالجماعة نحو الوحدة والحرية والسيادة، ويؤمن سعادة منزّهة عن الغرائز الفردية الجامحة.

العقل العلمي معيار تصويبي يخضع للمراجعة المستمرة، ما يضمن ديناميكية الفكر واستمراره في التطور.

التفكير الاجتماعي ليس قالبًا جامدًا، بل ذات اجتماعية حيّة متحركة، حيوية تقدمية تسعى نحو الارتقاء المستمر. وهذه الذات الاجتماعية تعبّر عن نفسها في صياغة قواعد وأسس الدولة، التي تمثل أرقى مؤسسات الجماعة المنظمة. فالدولة ليست مظهرًا منفصلًا عن المجتمع، بل هي تعبير سياسي وحقوقي عن مصالح المجتمع، تصهر تعدد المصالح في مصلحة عامة عادلة، تعود بالخير على الجميع دون نقصان أو إجحاف بحق أي فرد، بحسب قدراته وإنتاجيته، وبدون المساس بحياته الكريمة في ظل عدل وإنصاف. والعدل الاجتماعي والاقتصادي لا يقتصر على الأقوياء أو الأصحاء كقوة إنتاج، بل يشمل جميع الأفراد، بما في ذلك الضعفاء والمحتاجين، ما يكرس التوازن في منظومة الحياة بكل شؤونها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمتفاعلة بين الإنسان ـ المجتمع والبيئة، باعتبار الوجود الانساني القومي وحدة متكاملة متفاعلة.

الإرادة العامة ليست مجرد تراكم عددي، بل تعبير واعٍ عن المصلحة العامة، وهي معيار للتوجه المستقبلي الذي يحاكي مصالح الأمة في

حريتها وحقوقها وسيادتها وتقدمها نحو الأرقى. والاختبار الحقيقي لهذه النظرة هو الواقع وكيف أصبح حال الأمة بعد اعتمادها؟ تُختبر كل نظرة بمدى فعاليتها في استنهاض الجماعة نحو الأفضل. فيض الخير والحق والجمال هو المعيار، والشعب بما ناله من هذا الفيض هو الحكم النهائي على صلاح النظرة، والقياس مستند إلى تقدم المجتمع وارتقائه الفعلي.

وفي مسيرة الأمم، قد تفرض الظروف تضحيات يتحملها أفراد دفاعًا عن حق الأمة في الحياة، غير أن التضحية الحقيقية تنبع من وعي الفرد لذاته التي هي من ذات الكبرى ـ ذات الأمة؛ عندها يبلغ أعلى إدراك للانتماء، يختار بإرادته أن يبذل نفسه من أجل بقاء الجماعة، وغالبًا دون تحفيز مباشر. والعدل يقتضي ألا يُفرض ذلك قهرًا، لأن القيمة الأخلاقية للتضحية تسقط بالإكراه.

هذه النظرة تقوم على ركائز مترابطة، الإنسان ـ المجتمع كوحدة حياة متكاملة. الجماعة هيئة اجتماعية واحدة، الشعور القومي جامع، والفرد فيها إمكانية فاعلة، والجماعة مسؤولة عنه كما هو مسؤول تجاهها التزامًا بالحقوق والواجبات. العقل العلمي والتجربة العملية معيار مستمر للتصويب، الدولة أو القيادة السياسية الصالحة هي التي تخدم مصالح الجماعة على المدى الطويل، ويُقاس نجاحها بنتائجها العملية. الدولة ليست سلطة قهرية، بل أداة تنظيمية قائمة على الاختصاص والمعرفة، تهدف إلى تحقيق مصالح الجماعة والارتقاء بها نحو أعلى مستويات الحرية والاستقلال، والعدالة، والكرامة، والإنسانية.

هذا هو ايماننا وهذه أمتنا السورية التي نؤمن بها وحدة طبيعية واجتماعية واقتصادية ومصيرية، وهذه دولتنا التي نريد إقامتها. ندعو شعبنا ان يعي ذاته ووجوده ويعمل لانتصار حقيقته حقيقة الامة السورية ويحفظ وجودها بالتضحية والفداء القومي وان يترك كل التأويلات الجاهلة التي لا يصيبنا منها إلا التمزق والضعف والذل والزوال.

رأي

هل الحضارة الغربية في طور الانهيار؟

د. رمزي صالحة

سؤال يتردد كثيراً، وتأتي إجاباته من باب التمني، في الأعم الأغلب. انهيار الحضارات عملية بطيئة ومعقدة ولا تحصل فجأة. فابن خلدون قال بدورة حضارية: نشوء، فقوة، فترف، فضعف، فيما رأى المؤرخ البريطاني الشهير، أرنولد توينبي أن الحضارات تسقط حين تفشل نخبها في الاستجابة للتحديات، وشبه أوزوالد سبنغلر الحضارات بالكائن الحي: تولد وتشب وتهرم. فالانهيار عملية طويلة ومعقدة.

دعونا نعود إلى التاريخ: كانت الإمبراطورية الرومانية في القرن الثاني الميلادي ثابتة كالجبال، وسقط نصفها الغربي بعد ثلاثة قرون لا غير! أسقطها التضخم الإداري، والأزمات الاقتصادية، والصراعات الداخلية، وأخيرًا وليس آخرًا، الضغط الخارجي. كما كانت الحضارة العباسية في أوجها في القرن التاسع الميلادي، وتصدرت بغداد العالم العلمي، لتتراجع بعدها نتيجة الصراعات السياسية، وتفكك السلطة، وتحولات طرق التجارة، والغزو الخارجي. أما الحضارة الصينية فمرت بسلسة من الانهيار والنمو تجسدت في تعاقب السلالات. لم تختف الحضارة ولم تسقط الثقافة، بل تغير الشكل

السياسي: تغيرت الدولة. فما سقط، كما هو واضح من المقاربات أعلاه، كان النظام السياسي أو مراكز القوى، لا الحضارة.

فماذا عن الحضارة الغربية؟ ثمة مؤشرات يراها بعض الباحثين علامات ضعف: استقطاب سياسي حاد، وشيخوخة سكانية في دول عديدة، وديون مرتفعة، ودخول قوى عالمية جديدة. غير أن مؤشرات القوة، في الجهة الأخرى، تتمثل في تفوق علمي وتقني، وجامعات ومراكز بحث رائدة، ونفوذ ثقافي عالمي، ومؤسسات مستقرة نسبيًا. الأزمات لا تعني الانهيار بالضرورة، فكل الحضارات عانت من أزمات بدت قاتلة في حينها. ومن المفيد، في هذا السياق، التمييز بين التراجع والانهيار: فالتراجع يتمثل في فقدان تفوق نسبي، أما الانهيار فيعني تفكك النظام نفسه. تراجع الكثير من الإمبراطوريات، عبر التاريخ، وبقيت حاضرة في الفلسفة والعلوم. يحدث السقوط الحقيقي حين تتراكم أزمات لا قدرة للحضارة على التكيف معها. فهل هذا هو حال الغرب اليوم؟

لنعد إلى التاريخ: كانت علامات انهيار الإمبراطورية الرومانية واضحة: فقدت الدولة السيطرة العسكرية على الأطراف، وانهارت العملة والتجارة، وتفككت الإدارة المركزية، وعجزت الدولة عن جمع الضرائب. ولا تبدو أي من هذه المؤشرات على الغرب ككتلة حضارية. ما يحدث يمكن وصفه بانتقال قوة، لا زوال حضارة، والانتقال النسبي نحو الشرق تحو ل في التوازن لا انهيار للمنظومة. علام يبنى هذا الرأي؟

ثمة مؤشرات عدة: أهم الجامعات ومراكز البحث ما زالت غربية، والعملات المهيمنة عالمية ما زالت غربية، والشركات التقنية الكبرى ما زالت غربية، والتحالفات العسكرية الأقوى ما زالت غربية. الحضارات التي في طور الانهيار لا تتمتع بهذا الحجم من النفوذ.

فلم يتردد الكلام عن انهيار الحضارة الأوروبية؟ نشأ خطاب الأفول، تاريخيًا، داخل الحضارات القوية نفسه، وأشار ابن خلدون إلى هذا حين وصف خوف المجتمعات المترفة من فقدان القوة، كما كتب أوزوالد سبنغلر عن أفول الغرب قبل أكثر من قرن، وما زال الغرب قويًا ومهيمنًا.

تمر الحضارة الغربية، حاليًا، في مرحلة إعادة توازن تاريخي، وتواجه تحديات حقيقية، لكنها ما زالت بعيدة عن الانهيار.

ما يجري هو انتقال نسبي في ميزان القوة العالمي، وهو أمر طبيعي في تاريخ الحضارات. هذا الانتقال حاصل الآن بالفعل، وهو، كما أسلفنا، ليس حدثا مفاجئًا، بل مسار طويل بدأ منذ أواخر القرن العشرين. وتتضح الصورة العامة متى حللناها عبر خمسة محاور أساس:

(1) المحور الاقتصادي: إذ يتحرك مركز الثقل، تدريجيًا، من الغرب الأطلسي إلى آسيا. وتتراجع حصة الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي، نسبيًا، رغم ضخامتها. أما الصين، فقد أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتتقدم سريعًا، صناعيًا وتكنولوجيًا. ا ولهند مرشحة كي تكون ثالث قوة اقتصادية خلال عقدين. الاتجاه واضح: تتحول الهيمنة المنفردة إلى تعددية اقتصادية.

(2) المحور العسكري: ما زال التفوق العسكري غربيًا، لكنه لم يعد مطلقًا. وما زالت الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الأولى عالميًا فيما تبني الصين أسرع توسع بحري في التاريخ الحديث. وأثبتت روسيا أنها قوة قادرة على تعطيل النظام الدولي رغم ضعف اقتصادها.

والاتجاه؟ تفوق واحد مقابل تحديات إقليمية متعددة.

(3) المحور التكنولوجي: هذا هو ميدان الصراع الحقيقي، فالغرب يهيمن على قطاع البرمجيات والرقائق المتقدمة، والصين تنافس في الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية. ا ولنتيجة؟ لا أحد يملك احتكارًا كاملا للتكنولوجيا.

(4) المحور الديموغرافي: تتحول القوة السكانية جنوبًا وشرقًا، فأوروبا تشيخ، وشرق آسيا يتباطأ، وتشهد إفريقيا وجنوب آسيا انفجارا سكانيًا. والمستقبل، في المدى البعيد؟ المستقبل الطويل هو حيث يوجد شباب وعمالة.

(5) المحور المؤسسي: النظام الدولي يتغير، إذ صممت مؤسسات ما بعد الحرب العالمية الثانية في زمن الهيمنة الغربية، ونرى القوى الصاعدة تطالب بإعادة توزيع النفوذ داخلها أو إنشاء مؤسسات بديلة، فيما يحاول الاتحاد الأوروبي الحفاظ على وزن جماعي لتعويض تراجع الدول منفردة.

والمستقبل المنظور؟ لا قوة مهيمنة واحدة، إذ يتجه العالم نحو نظام متعدد الأقطاب. **ثمة ثلاث كتل رئيسة: كتلة غربية بقيادة الولايات المتحدة، وكتلة آسيوية بقيادة الصين، وكتلة جنوبية صاعدة تقودها الهند وشركاؤها. ونرى أن الصراع سيكون تنافسيًا لا شاملاً، ولا نرى حروبًا كبرى بين القوى العظمى، وهي غير مرجحة لأن كلفتها كارثية اقتصاديًا. كما أن النفوذ سيتحدد بالتقنية لا بالجغرافيا: فالدولة التي تقود الذكاء الاصطناعي والحوسبة والفضاء ستملك التأثير الأكبر. موازين القوى لا تنهار ولا تنقلب بين ليلة وضحاها، بل يعاد توزيعها ببطء، ولن يكون القرن الحادي والعشرون قرن دولة واحدة، بل قرن توازن قوى متحرك.**

كتاب

«كتاب الغرفة» لعقل العويط

محمود شريح

عقل العويط، الروحُ الحائرة، الذهنُ المتّقد، ذو الثقافة العارِمة، الأستاذُ الجامعيُّ، بشوقِه الدائم إلى حنوة مسقطِه في بزيزا، في أعالي الكورة، عبارتُه صنوُه وافدة من تضاعيف الكتاب المقدّس، بشقّيه، العتيق والجديد، الوفيُّ لصحبِه، الحلوُ المعشر متى صفا مزاجُه، اللغوي بإمتياز، البحّاثة، الناقد الصائب، الناثر المحكم، السياسي البصير، وبين أصابعه مسبحة يكرُّ حبّاتها، وبين شفتيه سيجارٌ خارقٌ حارقٌ، أصدرَ أمس من شرفة بيروت عن هاشيت أنطوان **كتاب الغرفة** (صورة الغلاف: ميشال صايغ، تصميم الداخل: ماري تريز مرعب، تحرير ومتابعة نشر: محمد هاشم)، هو نصوصٌ حرّرَها عقل في صيف 2016

وخريفه، هي بثُّ شكوى، ودفعَها إلى النشر فصدرتْ في تشرين الأوّل 2025، ولعلّها غرفة الكتاب، ليس إلّا، فهي بمجملها حالة في الكتابة توازي انكشافَ فجوةٍ غائرةٍ في الكيان، في الزمن، في تأليف اللغة.

هو الحائر في الكتابة، مدى حيرته في بلاد الله الواسعة، استنتجَ بعد أشهرٍ كتابيّةٍ متلاحقةٍ من صيف 2016 وخريفه، أنّ ما ظنَّهُ، بدايةً، محضَ فصلٍ أو مقطع، هو في حقيقته حالة سرديّة، من سيرةٍ، من نصٍّ مفتوحٍ، ومن كتاب، نصوص متوائمة أخرى فيه، كُتِبتْ في مراحل لاحقة، أي انسيابُ الكشفِ بين أناملِه بالقلم، فيعودُ إلى صومعتِه، كتاب الغرفة، حيث سريره المفرَد، الواحد الأحد، بيدَ انّه، رغمَ ضيقِه، يتّسع لألف محبّ صديق، وهو نحاسيّ وقع عليه بعد بحثٍ شاقٍّ وطويل، في أسواق طرابلس القديمة، والقلمون، في العام 1986، فسحره، فاشتراه، فإذا هو في بالِه ديوانُ غوته الشعريّ الشرقي، وهو سريرُ فرويد النفْسي الغربي – ولله في خلقه شؤون – فالنفسُ قابعةٌ في دنيا الأحلام، والأحلام حدثٌ واقعٌ لا محالة.

لكنّه لم يدعُ ألف شخصٍ، بالطبع، إلى هذا السرير، لكنّه شاهدٌ مخلصٌ على ديمومة الأعجوبة، أعجوبة كسر الخبز والخمر، على الدوام، محتفظاً بالعزلة والنار والحلم، تكريماً لملكة اللّاوعي ولفنون التجوال في المتاهات القصوى، فهو، وفي آن، يكره بيروت، لأنّ أحلامه وقِيمه تعرّضت للخيانة المهيبة، ولأنّه شخصيّاً تعرّض ويتعرّض يوميّاً على يدها لمثل هذه الخيانة، ولأجل هذا التعرّض المأسويّ المفجع، الذي لا نهاية له.

أمّا وقد عجزَ صاحب **كتاب الغرفة** عن الإجابة، ولو بوعيه المسترسل، عمّا آلَ إليه ضَنَى نفسِه من عذابات روحِه، فليسَ لي أمامي إلّا الاستعانة بالصبرِ على سردِه للكشف عن نوازع باطنِ لاوعيه، مُدركاً قصورَ عدّتي، فلا أنا فرويد ولا غريمه يونغ، وإن كنتُ أرطنُ بلغتهما، بفارق لا حدَّ له من جهلي بخلجاتٍ ممّا تتعرّض له روح عقل من كدمات لا تبقي ولا تذر، وها هو عقل، تحت خانةِ تحليلِه لنفسِه بنفسِه، يُنصِّبُ نفسَه إماماً في علم النفس، فأُجاريه في تساؤله:

أسأل ذاتي، هل سأتمكّن أنا هو هذا الشخص الماثِل الآن وراء الزجاج، الراغب بقوّةٍ هائلة في تأسيس علاقاتٍ شعريّةٍ وروائيّةٍ وفلسفيّةٍ مع عالمي الجديد، هل سأتمكّن من كتابة ذاتي المنقولة إلى هنا، في مكاني الغريب الذي هنا؟

لكن عقل يعي تماماً انّه هو نفسه ذلك الكائن الذي مَثُلَ وراء زجاج الواجهة البحريّة، في شقّته الغامضة، الرابضة على ذلك التلّ الخجول، عند مداخل المدينة الكسروانيّة، طوال نحو من ثلاثين عاماً، وهو في هذا محقٌّ، فعقل صنيعُ عقلِه، ومزاجُهُ مرآةُ روحِه، أعانَه الله على عذابه، وأعانَنا على فهم تفاسير كتابِ غرفتِه، فهو مادّة دسمة في الحنين إلى زمن جميل لكنّه باقٍ، فيما يعزّ عليه، في آن، أنْ يكره بيروت هذه الكره الوجوديّ والعاطفيّ، ويعزّ عليه أنْ يكره ذاته هذا الكرهَ الكيانيَّ كلّه، فيعترف، لكنّه على الرغم من كلّ شيء، يبدأ من جديد، في هذا المكان البيروتيّ الجديد، ويدعو أن تعينَه هذه المدينة – اللغة، وأن تسدِّدَ عيشه، وخُطاه، فهذه المرّة، سيعيشُ فيها، ويكتبُ فيها وهو نائم، فاتحاً رأسه بثقوبه كلّها، من أجل أنْ يسيل، كما لو أنّ سماءً لم تنزف من قبل، فللّه درّه عقل كيف اخترقَ حاجزَ اللغة فعبّرَ عن نفسِه بما يشفيها فنصّبَ نفسَه حكيمَها وراعيها نحوَ دربِ الهناء، وهو أهل له، كفاه تباريح وتجاريح، فله رخاءُ العَصَب، وهل يبقى وترُ القوس مشدوداً؟

هو عقل نفسه نصّه شبقٌ سماويّ ولاهوت دنيويّ، وما بينهما يتأرجح، فلا يخلدُ إلى الراحة إلّا في كتاب الغرفة، حيث الهناء والسكينة:

أنا الشاعرُ المِلكُ أتوّجُ نفسي بنفسي، رعيّتي الكتب والأحلامُ، والغرفةُ هناك وهنا، مملكتي. أنا المِلك. وأنا خادم هذا المِلك. لا مالَ لي، لا تاجَ عندي، ولا حاشية. فمَن مثلي!

فعلى رسلك يا عقلُ، وتمهّلْ، فما انقاضتْ الآمالُ إلّا لصابرٍ، وتذكّرْ أنّه غيرُ مأسوفٍ عليه زمنٌ ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ، وأنّ في الدنيا لحظات حبور هي نسائم صَبَا تهبُّ من حيث يطلعُ الفجر وهو آتٍ، وما النصرُ إلّا ساعة صبرٍ، فأنتَ حُمِّلتَ أمراً عظيماً، فاصبرْ له تنجلِ الغشاوة عن عينيك، فما صاحبُ الهوى إلّا مُعذّبٌ، وتذكّر ما قاله بشارة عبد الله الخوري، الأخطل الصغير، جارك، من ذي قبل، عند الزوق، يعتني بجنينة ورد، وغنّاه له محمد عبد الوهاب، تهُنْ بلواك:

ما أقصرَ العمرَ حتّى نضيعَه في النضالِ

ندوة

ندوة

«تجمع النهضة النسائية »

الاقتصادية عن الودائع

نظّم تجمع النهضة النسائية ندوة اقتصادية بعنوان «إعادة حقوق أم شطب ودائع؟» خُصِّصت لقراءة نقدية فيما يُسمّى «قانون الانتظام المالي».

وقدّم الدكتور فادي قانصو عرضًا تناول فيه آلية استرداد الودائع وفق تعاميم مصرف لبنان، واضعًا السؤال المحوري في صلب النقاش: أين ذهبت أموال المودعين؟

كما استعرض الثغرات الأساسية في مشروع القانون، وشرح كيفية إدارة عملية الردّ بين النقد والشهادات المالية، محذّرًا من انعكاساتها على حقوق المودعين ومفهوم العدالة المالية.

وأدارت الندوة نداء عبد الخالق، حيث اتسمت الجلسة بنقاش هادئ وعلمي وضع السياسات المالية موضع المساءلة والمسؤولية العامة.

الكلمة الفصل

«الحرية»
في القاموس الأميركي والاطلسي

فارس بدر

ـ «الحريّة» في القاموس الأميركي والأطلسي، تعني حريّة الهيمنة والتسلّط على موارد الأمم والشعوب وحريّة النهب لمواردها وثرواتها.

فنزويلا، نموذجاً ... وإيران مُستهدفة

لعلّ أهم ما يتباهى به الغرب من إنجازات هو تقديسه للحرية، أكانت بمفهومها الفردي من حرية الفكر والقول والإيمان والنشر والتنقل والمعتقد أو بمفهومها الاجتماعي من حق التجمع والتظاهر والاعتراض والتنظيم والانخراط في الأطر الحزبية والنقابية وسوى ذلك من حقوق كفلتها الدساتير

في مقدماتها وشرعة حقوق الانسان على صفحاتها وقوانين الأمم المتحدة في أنظمتها وتشريعاتها.

هي الحريّة ! باسمها ثارت الشعوب وسالت الدماء، وتحت لوائها انعقدت العزائم فتهاوت العروش وسقطت الديكتاتوريات، ومن أجلها اندلعت الحروب وأزهقت الأرواح، وتكريماً لها ارتفعت التماثيل في الساحات العامة وعلى شواطئ المحيطات حتى غدت الحريّة صنماً ملازماً للغرب تكال له المدائح وأمام هيكله تقام مراسم العبادة.

هي الحريّة! من روما وأثينا إلى كافة امبراطوريات العالم القديم، من الفتوحات الاسلامية إلى الحروب الصليبية وصولاً إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية، كانت الحرية ملازمة للسيوف والخيول، للمدافع والأساطيل وهي كما كانت ولا تزال في حرب الخليج الأولى والثانية ملازمة لأكثر أشكال التكنولوجية العسكرية تقدماً وفتكاً.

هي الحريّة! تحت أعلامها كانت «الاكتشافات البحرية» حيث تم التوسع والاستيطان في أراضٍ جديدة ومن أجل نشرها، دُمّرت ثقافات واغتُصبت أملاك وضاعت حقوق وصودرت حريات، ولا زالت عيوننا حتى اليوم شواهد حيّة على عمليات نهب الثروات واحتلال الأراضي(فلسطين) وإقامة القواعد العسكرية (العراق والشام)، وما يرافق ذلك من عمليات تهجير، واقتلاع، واستيطان، وتوسّع.. حتى غدا العالم الحرّ وحشاً ينهش في جسد ضحاياه وغدت الحرية ثوباً يرتديه الغرب ليمارس فيه رقصة الموت أمام جمهور تكبّله السلاسل والقيود بحثاً عن حرية موعودة.

وهكذا يعيش «العالم الحرّ» حاملاً في أحشائه جنين نقيضه، فالحرية في خياراته عبودية للآخرين!

حيث يتحوّل الانتشار العسكري لأساطيله وقطعه الحربية انتهاكاً لسيادات الدول ومياهها الإقليمية وأمنها القومي.

وحيث تتحوّل أقماره الصناعية وبرامجه الفضائية تعدياً صارخاً على مقومات الأمن الفردي والجماعي.

وحيث تتحوّل احتياجاته للطاقة إلى عمليات قرصنة فاضحة لمنتجيها ومالكيها.

وحيث تتحوّل حاجته للمواد الخام لصناعاته، إلى سيطرة مكشوفة على مصادرها ومنابعها وطرق إمدادها تحت شعار حرية التجارة والمواصلات.

كل ذلك يندرج في إطار «عولمة» الاقتصاد والسياسة والثقافة حيث تتهاوى الحدود، فتنتهي الحروب الباردة ويسقط جدار برلين ويذوب المعسكر الاشتراكي وترتفع رايات الدفاع عن الحرية مجدداً تحت شعارات مكافحة «الإرهاب» و«الأصولية» و«الإسلام»

بعد أن انكفأت رايات «المنجل والمطرقة» الحمراء أمام قطار الرأسمالية الزاحف زهواً ونشوة وانتصاراً...

كل هذه الطبول القارعة احتفاء بالحرية، تختار الصمت عندما يتعلق الأمر بعالمنا العربي.

فحريتنا في الخيار انتخاباً مدانة لأن صناديق الانتخابات «اقترعت لحركة حماس».

ومجالسنا التشريعية مشكوك بتمثيلها لأنها «اقترعت لحزب الله شريكاً في السلطة».

خيارنا في الحرية والديمقراطية والوحدة ورفض الاحتلال، مرفوض لأنه يشكل تهديداً للأمن الإسرائيلي وبالتالي للأمن الإقليمي وحريتنا في الرقابة على مواردنا الأولية – نفطاً أو سوى ذلك من موارد طبيعية ـ يشكل تهديداً لعجلة الاقتصاد العالمي.

ـ حريتنا وحقنا في مراقبة مياهنا الاقليمية وشواطئنا ومضائقنا يشكل انتهاكاً للمواصلات البحرية وحركة التنقل والمواصلات.

وحرية البحث عن قواسم مشتركة ومصالح مشتركة لبلداننا، في الاقتصاد والأمن والتربية والتعليم والبحث العلمي تشكل تهديداً للنظام الاقليمي المبني على التصدّع والتصادم والفرقة.

كما ان حرية النهوض بقطاعاتنا الاقتصادية والانتاجية تصطدم بمصالح النظام المركنتيلي القائم على استيراد السلع والخدمات.

وليس أخيراً حريتنا في اختيار الوحدة بديلاً للتجزئة والاستقلال الاقتصادي، بديلاً للتبعية، والاستقلال السياسي، بديلاً للارتهان، وللتخصيب القومي بديلاً عن التخصيب الطائفي والمذهبي والعرقي والكياني.

كل ذلك يصطدم بمصالح «المركز الرأسمالي» الأطلسي بزعامة أميركا والذي لا يريد «للأطراف» أن تحقق أي نوع من التماسك باعتباره يحمل بذوراً لحريات وخيارات فعلية تهدد مصالح الثنائي الأميركي/الاسرائيلي في الجوهر.

إنها إذا معركة مفتوحة بين المفهوم الأميركي/الغربي للحرية والمصالح الفعلية والحقيقية لشعوبنا حيث تنخرط في هذه المعركة شركات ومؤسسات وإعلام وأقلام وأحزاب، فمنهم من سقطوا شهداء، من روّاد حركة التحرر والاصلاح والنهوض القومي والاجتماعي، ومنهم من غمّسوا أقلامهم بدماء شعوبهم وتضحياتهم ليبنوا أمجادهم الشخصية وعروشهم وما أكثرهم في عالم الأمس اليوم.

إنها مهزلة الحريات والقيم في زمن يفاخر ب « قيم» ما يُسمّى ب «العالم الحرّ»، في حين أنّه يمارس سياسة الاستعباد ضدّ حقوق الآخرين و حريّاتهم.